وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

# المقاربة التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المستدامة –قانون الجماعات المحلية نموذجا–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون إداري

إعداد الطالبة:

بلاع دعاء

إشراف الأستاذ:

د. قليل علاء الدين

أعضاء لجنة المناقشة

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| كواشي مراد | أستاذ محاضر أ | خنشلة | رئيسا |
| قليل علاء الدين | أستاذ محاضر أ | خنشلة | مشرفا ومقررا |
| خليفي وردة | أستاذ محاضر أ | خنشلة | عضوا ممتحنا |

السنة الجامعية: 2024– 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر و تقدير

الحمد لله الذي خلق وبَرَأ، وأخرج الماء والثَّرى، سبحانه على العرش استوى، والصلاة والسلام على النبي طه خير الورى، وعلى من والاه واتّبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور قليل علاء الدين، على إشرافه الكريم ومرافقته وتوجيهه القيّم حتى خرج هذا العمل في صورته النهائية.

ولا يفوتني أن أُعبّر عن بالغ تقديري وشكري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، وكذلك لأساتذتي الأفاضل بكلية الحقوق والعلوم السياسية.

أحسن الله إليكم، وجزاكم عنا خير الجزاء.

# الاهداء

بسم الله والرحمن الرحيم

"و آخر دعاواهم ان الحمد الله رب العالمين "

ثم

أهدي تخرجي

الى من غاب عني ولم يغب مني ، عزيز الروح و فقيدها

عمي رفيق رحمه الله

الى الذي يخفي عني في كل مرة ثمن الهدية فلا اعرف كم كلفته من التعب ،
اهداني ذات يوم بحرا لست أدري كم كلفه من الغرق

ابي حفظه الله

الى التي منحت اسئلتي الاجابات و علمتني كيف ابتلع الحياة

أمي رعاها الله

الى جناحاي شهد و اسلام

الى شريك الحياة و شريك النجاح عبد الرؤوف

الى اجدادي اطال الله اعمارهم ، و الى الاقربين قلبا و دما

كنتم للوجع سترا ، و للفرح صوتا

محبتي لكم

**الطالبة بلاع دعاء**

# مُقَدِّمَة

قد برزت العديد من التطورات الفكرية حول موضوع الديمقراطية والتنمية، اللذان كانا لصيقين بالتغير الطارئ على بنية وأنماط أنظمة الحكم وأشكال التسيير في الأنظمة السياسية والنظم الإدارية المقارنة، وطالما أن السياسة العامة هي محور التفاعلات الديمقراطية وجوهر التنمية مرهونة بدور فاعل الدولة ما افرز توجهات نقدية لهذا النهج كحقل رئيسي، بعد رصد شوائب بنيوية وقصور في أداءها التنموي.

ونحيل إلى أن الانتقادات الأولى صُوبَتْ إلى انعدام فعالية مركزية التخطيط في تطوير وتهيئة الأقاليم، وعجز الدولة عن تحمل أعباء معيشة المواطن والاستجابة لمطالبه وحاجاته، هذا ما دفع بمحللي السياسات التنموية والديمقراطية لمراجعة هيكل وبنية اختصاصها التنموي، مع ضرورة البحث في سبل تحويله إلى مستوى لا مركزي بالشكل الذي يجعل من التنمية قضية تشاركية تتقاسم أعباءها الدولة مع فواعل أخرى، مما يساعد على اعتماد نهج تسيير عمومي من الأسفل إلى الأعلى"، وهو التحول الأبرز في مفهوم الديمقراطية والتنمية.

ظهر فيما بعد مُسَمَّى "الديمقراطية المحلية" و"التنمية المحلية" كمصطلحين مترادفين يشيران إلى "اللامركزية"؛ حيث تصبح الدولة فيها شريكا لا فاعلا مركزيا وحيدا ومهيمنا، وهذا التحول الحتمي نتاج الإصلاحات الفكرية الكبرى الطارئة على مختلف الأبنية الاجتماعية، فأصبح من الضروري إقحام رأسمال المجتمع والجماعات المحلية وتمكينه من تدبير الشأن العام وتحقيق التنمية، فأعطى مفاهيم أوسع لـ: الدولة والديمقراطية والتنمية ودمجها في الوحدات المحلية والأنساق الفرعية لها، وانتقالها إلى مستوى تأثير الفاعلين المحليين فيها.

يفرض الانتقال للمستوى القاعدي من هذا المنظور وجود جماعات محلية، وتعتبر المجالس الشعبية المنتخبة أبرز المؤسسات القاعدية الداعية لتفعيل التنمية وترسيخ الديمقراطية المحلية، وتعكس ديمقراطيتها درجة تمثيل إرادة المواطن المحلي في تدبير الشؤون العامة، لكن وأمام حمولات ومطبات الممارسة السياسية، تم تسجيل قصور وعجز

في أدائها التنموي، مما دعا إلى ضرورة التفكير في نموذج تنموي ينبني على معيارية النهج التشاركي.

إن تطبيق الديمقراطية التشاركية كنموذج من النماذج المرتبطة بمفهوم التنمية المحلية، أصبح مدخلا المواجهة المشكلات العويصة والتحديات الراهنة، خاصة في المجالس الشعبية البلدية التي مازالت تقاوم سياسات الديمقراطية غير الرشيدة التي لا تتعدى المشاركة فيها فعلا لانتخاب و التصويت لاختيار ممثليه.

ومن هذا المنطلق، تنطوي المقاربة التشاركية في البلدية اليوم على أبعاد أساسية تتعدى حدود ممارسات الديمقراطية التمثيلية، إذ تهدف للارتقاء بمستويات وأفعال الديمقراطية المحلية، أين أصبح للمجتمع المحلي بمختلف أطيافه ومؤسساته دور أكبر في تولي زمام تسيير الشأن العام والتخطيط التنموي.

إن تجسيد هذا النوع من المقاربات يقتضي انفتاحا على باقي الأطياف والشركاء، ممثلة في المجتمع المدني الذي لا يدنو دوره عن دور البلدية في إحداث التنمية المحلية، فيستطيع المواطن من خلاله التمتع بحقه في التنمية وممارسة واجباته في سياق ترقية مواطنته.

ونتيجة حاجة الكثير من البلديات أيضا إلى موارد مستدامة، وعجزها عن تطوير قدراتها لتطوير البني التحتية ومرافق الحياة المدنية اضطرت لشراكة القطاع الخاص كمحرك داعم للتنمية المحلية التشاركية، ومنه برزت أطياف مشكلة قوة رأسمال الدولة والمجتمع في تسيير الشأن العام.

يعد موضوع الديمقراطية التشاركية وممارساتها في التنمية المحلية من بين أهم المواضيع التي لقيت اهتماما خاصا ومتزايدا في الجزائر من طرف الباحثين والساسة وصانعي السياسات التنموية، وحتى مختلف الأطياف المجتمعية، لا سيما برزت في الخطاب الرسمي نظرا لما تعانيه المجموعات القاعدية (البلديات من التخلف والركود الذي يمس مختلف قطاعات ومجالات التسيير المحلي.

من جهة أخرى، ولأن مشاركة الفواعل المحلية في التنمية المحلية ترتبط أساسا بتحقيق حاجات المجتمع المحلي الأساسية والاستجابة لمطالبه المتجددة دون انقطاع، ومنه كان ضروريا أن تتبنى المنظومة التنموية هذه المقاربة تماشيا مع التحولات الديمقراطية والإصلاحية التي تشهدها البلاد منذ الاستقلال إلى غاية اليوم.

وتجسد الديمقراطية التشاركية من زاوية تمكين الفواعل المحلية في أعمال ونشاطات التنمية المحلية في مستويات عديدة من هذا المنظور، وتختلف طبيعة ممارساتها ودرجات تأثيرها وأشكالها من مجتمع محلي إلى آخر، بحسب خصوصية كل إقليم وبحسب البناء الاجتماعي الفرعي الذي يميزه عن غيره.

غير أن تجسيدها من زاوية مخالفة يخضع إلى أطر تشريعية وقانونية وإدارية واحدة، تنظم ممارساتها وتؤطر مجالات تطبيقها، وتحدد علاقة فواعلها المواطن والجمعيات والقطاع الخاص الأحزاب السياسية بالأنساق الفرعية للمجتمع والدولة لإحداث التنمية.

**أولا: أهمية الدراسة**

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في الأوساط العلمية والسياسية والإعلامية، حيث شكل ولا زال يشكل مادة علمية أساسية للنقاش والجدل والتنظير، حيث تتمثل الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تحليلها لطبيعة العلاقات بين متغير المقاربة التشاركية والتنمية المحلية، فهي تعتبر احد أركان ودعائم الحوكمة الرشيدة، وتصور فكري حديث يقوم على مرتكزات وقواعد علمية، يمكن من خلالها إشراك مختلف أطياف المجتمع في الدفع بعجلة التنمية المحلية مجسدة قاعدة نظرية تساهم في تحديد معالم التسيير التفاعلي والإدارة التشاركية، انطلاقا من توسيع نطاق مشاركة المؤسسات الرسمية وقد اعتمدنا الجماعات المحلية كنموذج ضمنيا.

**ثانيا: أسباب اختيار الموضوع**

جاء اختيار موضوعنا نتيجة تداخل جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية، فمن جهة ينبع ها الاختيار من **اهتمام شخصي** عميق بقضايا التنمية المحلية ورغبة في فهم آليات إشراك المواطنين في صناعة القرار التنموي، الى جانب تجربتنا ومعايشتنا لبعض الإشكالات التي تعاني منها الجماعات الترابية نتيجة ضعف المشاركة المجتمعية كما ان الطموح الأكاديمي للمساهمة في إثراء النقاش العلمي حول آليات التنمية المستدامة دفع الى تناول هذا الموضوع، ومن جهة اخرى تفرض **الظروف الموضوعية** ذاتها أهمية المقاربة التشاركية خاصة في ظل التحولات التي تعرفها السياسات العمومية، والتي أصبحت تولي أهمية متزايدة لإشراك الفاعلين المحليين في صياغة وتنفيذ وتتبع البرامج التنموية، كما أن تجارب عدة وطنية ودولية أثبتت أن المقاربة التشاركية تشكل رافعة حقيقية تعزيز فعالية المشاريع التنموية، وتقوية الثقة بين المواطن والدولي وتعبئة الموارد والطاقات المحلية بشكل امثل .

**ثالثا: أهداف الدراسة**

تتمثل أهداف الدراسة في جملة من النقاط أهمها:

- **تحليل مفهوم المقاربة التشاركية** وتحديد أسسها النظرية والمنهجية في سياق التنمية المحلية.
- **تسليط الضوء على دور الفاعلين المحليين** المجتمع المدني، الجماعات المحلية، المواطنين، القطاع الخاص في إنجاح المقاربة التشاركية.
- **تقييم مدى توظيف المقاربة التشاركية** في السياسات والبرامج التنموية المحلية، مع التركيز على واقع الممارسة في السياق الوطني أو المحلي
- **رصد التحديات والإكراهات** التي تعيق تطبيق المقاربة التشاركية على المستوى المحلي.
- **اقتراح آليات وسبل تعزيز المقاربة التشاركية** كأداة فعالة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة والشاملة.

- **تحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين** وتحفيز دينامية الحوار والتعاون من أجل تدبير محلي تشاركي قائم على الحكامة الجيدة.

**رابعا: إشكالية الدراسة**

رغم الجهود المبذولة من طرف الدول والمؤسسات لتحقيق تنمية محلية مستدامة، إلا أن العديد من المشاريع التنموية ظلت تعاني من ضعف الفعالية وغياب الأثر الملموس على الواقع المحلي، وهو ما يُعزى في كثير من الأحيان إلى غياب مشاركة فعلية للساكنة المحلية والفاعلين المعنيين في صنع القرار التنموي. وفي هذا السياق، برزت **المقاربة التشاركية** كآلية حديثة تهدف إلى إشراك مختلف المتدخلين في تشخيص الحاجيات، واقتراح الحلول، وتتبع تنفيذ البرامج التنموية، لكن، وعلى الرغم من التنصيص على هذه المقاربة في العديد من النصوص القانونية والخطط الاستراتيجية، يظل تطبيقها في الواقع العملي محل تساؤل، نظراً لعدة عوائق مؤسساتية، وثقافية، وتقنية.

من هنا تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

**إلى أي حد تُساهم المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية؟ وما هي المعيقات التي تحدّ من فعاليتها في الواقع العملي؟.**

**خامسا: صعوبات الدراسة**

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي قد تؤثر على مستوى التحليل والنتائج، ومن أبرزها الصعوبة المرتبطة بضبط مفهوم المقاربة التشاركية، نظراً لطابعه المركب وتداخله مع مفاهيم أخرى كالحكامة، المشاركة المواطنة والتنمية المستدامة. كما يُعد محدودية المعطيات الميدانية والتقارير الرسمية حول درجة تفعيل هذه المقاربة على المستوى المحلي من التحديات المنهجية الأساسية، خاصة في ظل التباين الكبير بين الجماعات

الترابية في اعتماد المقاربة التشاركية. ويضاف إلى ذلك صعوبة التواصل مع بعض الفاعلين المحليين ،بسبب غياب الثقة أو التحفظ على الإدلاء بالمعلومات، خصوصاً وأن الموضوع يلامس قضايا حساسة كالمسؤولية والمحاسبة. علاوة على ذلك، فإن الربط بين الإطار النظري والممارسة الميدانية يتطلب جهداً تحليلياً مضاعفاً لتفسير الفجوة بين الخطاب التنموي والتطبيق العملي.

**سادسا: المنهج الممتبع**

تم اعتماد **المنهج الوصفي** في هذه الدراسة نظراً لملاءمته لطبيعة الموضوع، حيث يتيح هذا المنهج تحليل الظاهرة المدروسة – وهي المقاربة التشاركية – من خلال وصف أبعادها النظرية وواقع تجلياتها في السياسات التنموية المحلية. وقد مكّن هذا المنهج من رصد الخصائص العامة للمقاربة التشاركية، وتحديد مدى حضورها كمبدأ عملي في التخطيط المحلي. وبخصوص **أداة التحليل**، فقد تم الاعتماد على **تحليل المضمون** كأداة رئيسية، من خلال دراسة الوثائق الرسمية ذات الصلة (برامج عمل الجماعات، تقارير المجالس المحلية، نصوص قانونية...)، وذلك لفهم مدى إدماج المقاربة التشاركية في الخطاب والممارسة المحلية.

**سابعا: الدراسات السابقة**

عرف موضوع المقاربة التشاركية اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، حيث تناولته مجموعة من الدراسات من زوايا متعددة، خاصة في ظل التوجهات الجديدة نحو الحكامة الجيدة وتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. ففي هذا السياق، نجد دراسة (**رميدي عبد الوهاب – عامر كمال سنة 2011**) التي ركزت على **دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية** ، والتي خلصت إلى أن نجاح المقاربة التشاركية رهين بمدى وعي الفاعلين المحليين بأدوارهم، وبتوفر بيئة قانونية ومؤسساتية محفزة.

بوجه عام، تتقاطع هذه الدراسات في التأكيد على أهمية المقاربة التشاركية كأداة لتحسين التخطيط والتنمية، غير أنها تنبه أيضاً إلى التحديات التي تحول دون تفعيلها على النحو الأمثل، سواء كانت مؤسساتية، قانونية أو مرتبطة بالسلوكيات والممارسات المحلية.

**ثامنا: تقسيم الموضوع**

من أجل معالجة موضوعنا بشكل منهجي ومتدرج، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من الفصول المتكاملة. خُصص **الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمقاربة التشاركية والتنمية المحلية،** حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمقاربة التشاركية والتنمية المحلية، مع استعراض الأطر القانونية والتنظيمية المؤطرة لها. أما **الفصل الثاني،** فقد تناول **الجماعات المحلية كفاعل تنموي في الجزائر،** من خلال دراسة دور الفاعلين المحليين وآليات المشاركة المعتمدة.

وفي الأخير اختتمنا الدراسة بجملة من النتائج التي تم التوصل اليها ودعمها بنقاط من المقترحات.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي للمقاربة التشاركية والتنمية المحلية

## 1/ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاربة التشاركية والتنمية المحلية

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل دور **المقاربة التشاركية** في تحقيق **التنمية المحلية**، باعتبارها إحدى الآليات الأساسية التي تُمكّن من إشراك مختلف الفاعلين في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي. ويُبرز أهمية تعزيز هذه المقاربة لتحقيق نتائج تنموية فعالة ومستدامة.

كما يسلط الفصل الضوء على أن نجاح التنمية المحلية لا يتحقق إلا من خلال تعاون الدولة مع شركائها من المجتمع المدني، والمواطنين، والقطاع الخاص، مما يساهم في تفعيل البرامج والمخططات التنموية ميدانياً.

ويناقش الفصل كذلك **أهم المعوقات** التي تعرقل تجسيد المقاربة التشاركية على أرض الواقع، إضافة إلى استعراض **مستويات المشاركة وأهدافها** .وفي السياق نفسه، يتناول الإطار العام للتنمية المحلية وأهميتها، مع التركيز على التحديات التي تواجهها، ليخلص في النهاية إلى تحليل **التكامل بين المقاربة التشاركية والتنمية المحلية**، من خلال إبراز الأدوار التكاملية التي يؤديها مختلف الفاعلين في توجيه وتنفيذ برامج التنمية.

حيث نتطرق في ضوء هذا الفصل بداءة إلى دراسة الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية (المبحث الأول)، ثم التطرق إلى تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المنشودة في ضوء المقاربة التشاركية المقررة (المبحث الثاني).

## المبحث الأول: مدخل نظري مفاهيمي حول المقاربة التشاركية

تأتي أهمية المقاربة التشاركية بوصفها أحد أبرز معالم الديمقراطية المعاصرة والتي تتمحور حول الدور البارز الذي يؤديه المواطنين، والذي يتم ممارسته عن طريق عملية المشاركة الواسعة والتي تقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير وعلى قدرات المشاركة البناءة.

حيث سيتم التطرق الى مفهوم المقاربة التشاركية (المطلب الأول) ومستويات وأنماط المقاربة التشاركية (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: مفهوم المقاربة التشاركية

كلما تهيأ الحديث عن مفهوم المقاربة التشاركية، إلا وتداعت جملة من المفاهيم ذات العلاقة بهذه المقاربة، والتي تساعد في الفهم الدقيق لها ومن بين هذه المفاهيم الشراكة، المشاركة، التنمية بالمشاركة.

#### الفرع الأول: تعريف المقاربة التشاركية

يقصد بالمقاربة التشاركية على أنها مقاربة تهدف إلى تنمية يشارك فيها السكان مشاركة فعالة تهدف إلى تأهيل الأشخاص والجماعات وجعلهم قادرين على تبنى حلول من اقتراحهم ويتحملون مسؤولية اختيارها وانجازها[1].

كما تعني "إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية"[2].

وتعرف أيضاً المقاربة التشاركية بأنها " اشتراك جميع أفراد المجتمع بكافة فئاته وشرائحه ومكوناته في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل مساهمتهم في

---

[1] **محمد، بوعلام. *الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي*، ط1: د ب ن ، ماي 2013، ص 173**

[2] **احمد ،رشيد. *الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية*، القاهرة، دار المعارف، 1981، ص 99.**

الفعل التنموي وبما يكفل ويعبر عن حرية الأفراد ورغباتهم وبما يجسد احترام حقوقهم الإنسانية"[1].

ويمكن اختصار مفهومها في عبارة العمل مع عوض العمل من أجل بمعنى عمل في اتجاه أفقي عوض الاتجاه العمودي من أعلى إلى أسفل[2].

ومن التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف إجرائي للمقاربة التشاركية هي مجموعة الأنشطة التطوعية التي يتم فيها توحيد بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية والتي لها صلة بالمجتمع المحلي سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية والتي تكون بالرأي أو الجهد أو المال مع مراعاة الاعتبارات المجتمعية لتفادي التعارض مما يحقق مصالحهم داخل المجتمع الواحد.

وعليه نستشف من خلال التعاريف السابقة أن فعل المشاركة يحمل العديد من المعاني والدلالات أبرزها ما يلي:

1-أن المقاربة التشاركية هي حق لكافة شرائح المجتمع المحلي، طالما لديهم القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات، فهي ليست قاصرة على فئة دون الأخرى بل تضم جميع الطبقات دون استثناء وبذلك يمكن أن تتحقق المشاركة الفعلية مما يسهم في نجاح القرارات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

2-إن المقاربة التشاركية هي وسيلة فعالة لحل مشاكل المجتمع المحلي وإيجاد الحلول لمشاكلهم فهي تضمن في طياتها المساعدة الذاتية لأبناء المجتمع الواحد.

---

[1] رميدي، عبد الوهاب. عامر،كمال. *دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية*، مجلة الإدارة للبحوث والدراسات، العدد 01، جانفي 2011، ص 163.

[2] عزيز، مهاجر فيلالي. *المقاربة التشاركية، الفضاء الجمعوي*، الموقع الالكتروني: http://tanmia.ma/article، اطلع عليه بتاريخ 2025/04/18 على الساعة 20:35 .

3-إن المقاربة التشاركية هي ظاهرة اجتماعية أي أنها مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تسهم في تحقيق التضامن بين أفراد المجتمع المحلي مما يعود عليه بالنفع والفائدة كالجهود التطوعية في بناء المرافق العامة.

4-إن المقاربة التشاركية في الفعل التنموي تتيح الفرصة للمواطنين للمساهمة في جميع مراحل الفعل التنموي وتنفيذها ومراقبتها مما يدعم الإدارة المحلية ويحقق الصالح العام.

**الفرع الثاني: المقاربة التشاركية في الإسلام**

تعد المقاربة التشاركية دعامة أساسية للنظام المفتوح الديمقراطي، وإحدى القيم المحورية التي تقوم عليها عملية التنمية المحلية، وتتبنى هذه القيمة من خلال موقف الإسلام من قضية المشاركة المجتمعية وحرصه عليها، حيث نجده يرسى دعائم الحكم القائم على مبدأ الشورى والحرية السياسية لجميع المسلمين[1].

حيث جاء في القرآن الكريم "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"[2].

كما أكد الإسلام على مفهوم المشاركة بين أفراد المجتمع وذلك من خلال التكامل الاجتماعي والتعاون بين أفراد من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاون في السراء والضراء وإبراز قيمة العمل في الإسلام واعتباره عبادة والتأكيد على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ حددت التعاليم الإسلامية معالم هذه الحقوق وصلتها

---

[1] **داود، الباز. *حق المشاركة في الحياة السياسية دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام الفرنسي*، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010، ص 22.**

[2] **سورة الشورى، الآية 38.**

العضوية بالمشاركة[1] ، حيث جاء في قوله تعالى" وشاورهم في الأمر وإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين"[2].

وهكذا نجد أن الشريعة الإسلامية لا تخلو من الإشارة إلى القيم والحقوق والمبادئ المتعلقة بالمشاركة المجتمعية، واعتبرها ضرورة لتنمية الشعور بالمسؤولية، في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص.

وبالتالي نجد أن المقاربة التشاركية هي المحرك الأساسي الذي يمكن بناءا عليه تحقيق التعاون والانسجام بين أفراد المجتمع الواحد، وهو ما من شأنه ضمان الاتصال بين المواطنين والأجهزة الحكومية، وبالتالي يصبح الفرد قادر على تحمل المسؤولية وتعزز ثقافة المشاركة لديه.

**الفرع الثالث: المفاهيم المشابهة للمقاربة التشاركية**

**أولا: الشراكة**

بصفة عامة لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الشراكة، وإن جاءت بعضها للدلالة على المصطلح.

إن مفهوم الشراكة مفهوم حديث، متعدد الأوجه ذو أهمية متزايدة، وهو مرتبط بأبعاد عديدة يبرز منها البعد الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني[3].

وأن هناك العديد من التعريفات المختلفة لمفهوم الشراكة في الأدبيات والدراسات العلمية. طرح مفهوم الشراكة في التسعينيات في الخطاب العالمي للأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية

---

[1] **مسعد الفاروق، حمودة. *التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية:* الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 265.**

[2] **سورة أل عمران، الآية 159.**

[3] **محمد عبد الحافظ ،محمد. الشراكة *بين القطاعيين العام والخاص ومتطلبات التنمية، الامكانيات والتحديات الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية*، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013، ص 06.**

مؤتمر البيئة بالبرازيل 1992 والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان 1993، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (1994)، وقد أكدت هذه المؤتمرات جميعا على أهمية الشراكة[1].

فالشراكة تعني توجه تنموي يقوم على أسس تكاملية وتكافئية بين الحكومة والمجتمع المدني بغية تحقيق التنمية المستدامة[2]، وبذلك يمكن القول أن الشراكة تهدف إلى تقديم الخدمات بجودة عالية وبناء البنية التحتية الأساسية والاستجابات لمطالب المواطنين بسرعة وفعالية، وذلك من خلال خلق بيئة تتفاعل فيها كافة مجهودات الدولة بكافة مؤسساتها مع القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني بغية الوصول للتنمية المحلية.

كما تصنف الشراكة من قبل الباحثين على أساس أنها:

1 – شراكات تعاونية تدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع بأداء المهام والواجبات.

2 – شراكات تعاقدية وتعني بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة تمارس الرقابة والسيطرة على نشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة[3].

يندرج ضمن مفهوم الشراكة ثلاثة مفاهيم أساسية وهي:

**أ: الشراكة في التنمية**

وهي تعني حق جميع الأطراف في المشاركة في صناعة القرارات التي تهمهم، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، والالتزام بما يسفر عنه الاتفاق التشاركي، وعلاقات متبادلة تتوفر فيها

---

[1] **سمير، عبد الوهاب. *الحكم المحلي والتنمية المحلية*، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص 163.**

[2] **دلال، بن عدوان. *دور الشراكة وكيفية تفعيلها في تنمية المجتمع المحلي*، الموقع الالكتروني: www.hetsolhst.com، اطلع عليه بتاريخ: 2025/04/18، على الساعة 21:03.**

[3] **محمد ، صلاح. *دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفقا لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض الاقتصاديات الدول العربية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص 44-45.**

درجة من التكافؤ بين جميع الأطراف[1] وبذلك تشكل الشراكة في التنمية أحد الأساليب الضرورية التي تساعد على تنمية الوعي بأهمية المبادرة، والدعم الذي تحتاجه المشاريع المحلية.

**ب: التنمية التشاركية**

كما يطلق عليها لفظ التنمية بمقاربة تشاركية والمبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرار، وهذا يعني أن نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفعال للمنظمات المحلية وحياد الإدارة واحترام الحقوق الفردية[2].

وإذا كانت التنمية هي محاولة تحسين حياة المواطنين على جميع المستويات، فتكون المقاربة التشاركية أنجع وسيلة لتنمية حيث يتم إشراك هؤلاء المواطنين في إعداد وتنفيذ مشاريع لها ارتباط بأوضاعهم، حيث يكون عامل إشراكهم عامل مهم جدا بل أحيانا يكون حاسم في نسبة نجاح تلك المشاريع

**ج: الشراكة المجتمعية**

يقصد بالشراكة المجتمعية العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون له الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف[3].

---

**[1] وفاء، معاوي. *الحكم المحلي الرشيد كالية لتحقيق التنمية المحلية*، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص 103.**

**[2] وفاء ،معاوي. المرجع السابق، ص 104.**

**[3] عبد الهادي، الجوهري. *دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل اسلامي ( ترجمة.. احمد رافت عبد الجواد، عبد المنعم بدر)*، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 166.**

كما يدل معنى الشراكة المجتمعية على مساهمة جماهير المجتمع الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية، وحصر وتحديد الموارد لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمات المجتمع المحلي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية[1].

من خلال هذه التعاريف السابقة، يمكننا القول أن الشراكة المجتمعية في جوهرها تعني توحيد المواطنين المحليين لأجل المشاركة في عمليات اتخاذ القرار، والتأثير في أفعال الحكومة والمساهمة في وضع الخطط أو تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية.

ر كما ذهب "لوسيان" باي" في تعريفه للمشاركة بأنها "درجة اهتمام المواطنين بأمور السياسة وصنع القرار، ومن أبسط صور المشاركة هو التصويت أي التصويت أي ممارسة الحق في إبداء الرأي في الانتخابات، كما أن المشاركة واتساعها تقلل صورة العنف في هذه المجتمعات التي تتوسع فيها المشاركة"[2].

وهناك من يرى أن المشاركة تعني أن يكون لكل مواطن في المجتمع دور في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وبسيطة تمثل مصالحهم، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على الحرية التنظيم وحرية التعبير وعلى قدرات المشاركة البناءة[3].

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص التعريف الإجرائي لمفهوم المشاركة بأنها مجموع الأنشطة التي تهدف إلى توحيد جهود المواطنين في جميع المجالات سواء اقتصادية اجتماعية وثقافية وتؤدي إلى إشباع حاجات هؤلاء المواطنين وإيصال مطالبهم إلى الحكومة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأجل تحقيق الأهداف المشتركة وتحمل المسؤولية.

---

[1] **احمد عبد الفتاح، محمد عبد الله. *ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة)*، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 52.**

[2] **اسماعيل ،عبد الفتاح عبد الكافي. *الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية*، د ب ن، د س ن ، ص 398.**

[3] **محمد فهيم، درويش. *مرتكزات الحكم الديموقراطي وقواعد الحكم الرشيد*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص 189.**

كما أن مضمون المشاركة يتضمن معاني سياسية وإيديولوجية قوية حيث نجد المشاركة توصف بأنها شعبية، أو جماهيرية أو ديمقراطية.

**أ: المشاركة الشعبية**

وفيها تحاول التنمية أن تستجيب للاحتياجات العامة ومن أبناء الطبقات الفقيرة، لترقيتهم اجتماعيا لتقليص الهوة الاجتماعية القائمة بينهم وبين الطبقة الغنية.

أما الدكتور منصور بن لرنب فقد عرف المشاركة الشعبية بأنها العملية الطوعية التي يتم من خلالها يساهم الفرد كمواطن مساهمة فعالة سواء بالرأي أو بالمال دون ضغط أو إجبار أو مساومة لغرض تحقيق مصلحة خاصة تتعارض مع المصلحة العامة، ومن هنا يتجلى الدور الاجتماعي والسياسي والإداري الفعال المواطن البسيط أو العادي في رسم الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع برمته[1].

ب: **المشاركة الجماهيرية**

ويقصد بها المجتمع الجماهيري" حيث يتفق علماء الاجتماع السياسي على أساس أنه ينفرد بالحركات والتيارات الإيديولوجية الثورية التي غالبا ما تنتهي بظهور نخبة ويترتب عن قيادات نشطة تقود المجتمع وتحافظ على سماته الحضارية، ويبدو فعلها مؤثر من خلال تسلسل الجماهير الشعبية من ظروف معيشتها، وهي فرصة لمشاركة المواطن في صناعة القرارات التي تحدد مصيره وتوضح معالم مستقبله واتجاهه[2].

## المطاب الثاني: مستويات وأنماط المقاربة التشاركية

تتعدد وتتباين مستويات المقاربة التشاركية في التنمية وتختلف من دولة للأخرى، ومن مجتمع للآخر، وفقا لفرص المشاركة المتاحة لأفراد المجتمع المحلي، كما تختلف أنماط وأشكال المقاربة التشاركية ودرجاتها من مرحلة إلى أخرى.

---

[1] **منصور، بن لرنب.** ***إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر*****، اطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات، 1988، ص 261-262.**

[2] **عبد الله، ساقور.** ***محاظرات في التنمية بالمشاركة*****، الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار، 2007، ص 76.**

**الفرع الأول: مستويات المقاربة التشاركية**

تتفاوت المقاربة التشاركية في درجاتها ومستوياتها بحسب مدى إشراك الفاعلين المحليين في العملية التنموية، حيث لا تقتصر المشاركة على مستوى واحد، بل تمر بعدّة مراحل تتراوح بين الإعلام، والتشاور، والمساهمة، وصولاً إلى التسيير المشترك واتخاذ القرار. ويعكس كل مستوى من هذه المستويات درجة معينة من التمكين والثقة في قدرات الفاعلين المحليين، مما يجعل فهم هذه المستويات ضرورياً لتقييم مدى نجاعة المشاركة في تحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة.

**أولا: على المستوى الفردي**

تصنف المقاربة التشاركية حسب كارل دويتش" إلى ثلاث مستويات

**أ/ المستوى الأول:** الأفراد هنا مواطنون ومشاركون ناشطون إذ يمتلكون مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقومون بدور فعال في الحياة السياسية، ومن ثم نجدهم أكثر تأثيرا في النظام السياسي وهذا خلال مشاركتهم في الانتخابات، وتنظيم المظاهرات الاحتجاجات فضلا عن ممارسة العمل السياسي عن طريق الأحزاب السياسية وجماعات الضغط[1].

**ب/ المستوى الثاني:** يشمل فئة المهتمين بما يدور في المجتمع من قضايا وإحداث سياسية التي تهمهم بصفتهم أفراد في المجتمع[2].

**ج/ المستوى الثالث:** وتضم أولئك الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي عندما تكون مصالحهم مهددة في أوقات الأزمات[3].

---

[1] **حسين، علوان. *اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي*، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1430، 2009، ص 18.**

[2] **محمد، خشمون. *مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة*، اطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2010-2011، ص 124.**

[3] **ثاروت، مكي. *الاعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية*، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2006، ص 65.**

تصنيف علماء الاجتماع السياسي المستويات المشاركة تدرجا تنازليا على النحو التالي:[1]

1 – تقلد منصب سياسي أو إداري.

2- السعي نحو منصب سياسي أو إداري.

-3- العضوية النشطة في التنظيمات السياسية.

-4- العضوية العادية في التنظيمات السياسية.

5-العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية.

-6- العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية.

7 – المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.

8- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.

9- الاهتمام العام بالسياسة.

10- التصويت في الانتخابات.

ما يمكن ملاحظته أن تقسيم مستويات المشاركة حسب علماء الاجتماع هو تقسيم تنازلي من الأعلى إلى الأدنى حيث نجد تقلد المنصب السياسي في أعلى الهرم ثم التصويت في الأسفل، باعتبار أن الانتخاب هو أحد صور المشاركة، ومنه نستطيع القول أن المستوى الفردي للمقاربة التشاركية بشكل معيارا حقيقيا لقياس مدى التزام الأفراد المحليين ممارسة العمل السياسي واهتمامهم بقضايا المجتمع المحلي التي تهمهم لذلك نجد المستويات الفردية تتباين من مستوى الى أخر، حيث نجد فئة تشارك بشكل بسيط فعال وفئة مهتمة بما يهمها وفئة أخرى تشارك بشكل موسمي .

كما تختلف مستويات المشاركة بحسب النظام السياسي المعتمد في الدولة فقد يكون المشاركون ( أو مجرد متعاطفون ) ( أو مهتمون ،) ( نشطون)

[1] داوود، الباز. المرجع السابق، ص 34-35.

ويمكن تصنيف المشاركون على النحو الآتي:

1-مشاركون منفذون والذين يمثلون قمة الجماعة المشاركة ومتخذوا القرارات الرئيسية.

2-مشاركون نشطون

3-مشاركون غير منتظمين وهم الذين يشاركون في النشاطات من حين إلى آخر خاصة حينما يكون النشاط مهم[1].

**الفرع الثاني: أهداف المقاربة التشاركية**

تهدف المقاربة التشاركية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي كالأتي:

**أولا: أهداف ذات طابع أخلاقي**

تعتبر المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية أنها الوسيلة الأنجح لتنمية الشخصية الإنسان وإحدى الحقوق التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، حيث جاء في مادته الأولى " يولد الناس أحراراً وهم متساوون في الحقوق والواجبات"[2].

ومن هذا المنطلق فإنه ينظر إلى المشاركة المحلية على أنها واجباً ملزماً لكل فرد في المجتمع المحلي بتأديته كما لها آثار عميقة على شخصية الإنسان، لذا ينبغي التوسيع من نطاق المشاركة وضرورة الحث عليها لأن ذلك مرتبط بكرامة الإنسان.

فهي حق إنساني متاح لكافة شرائح المجتمع لكي يساهموا في صياغة القرارات التي تتصل باحتياجاتهم ومشكلاتهم المحلية لكي يصلوا لأهدافهم المرغوب فيها باعتبارها حق يتكامل مع مفهوم الديمقراطية التشاركية.

---

[1] **هشام محمود، الاقداحي. *التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية*، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015، ص 65.**

[2] **الميثاق العالمي لحقوق الانسان: المادة الاولى، الموقع الالكتروني: https://www.un.org/، اطلع عليه بتاريخ: 2025/05/18، على الساعة 21:30.**

كما تعتبر المقاربة التشاركية واجب فعلي على كل المواطن اتجاه مجتمعه، ليشارك في تنميته وفي حدود قدراته وخبراته[1].

**ثانيا: أهداف ذات طابع سياسي واجتماعي**

تسهم المقاربة التشاركية في صياغة القرارات التي تحدد الرفاهية للأفراد المجتمع وتدفع نحو تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية في المواطن المحلي، كما تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لأن مشاركة الأفراد في صياغة القرارات التي وتقرير السياسات تحقيق الرضا وتنمي الإحساس بالمسؤولية والانتماء والولاء لدى المواطن[2].

تحقق المقاربة التشاركية التعاون والتنسيق بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، ومن خلال المشاركة في دعم الفكر الحكومي للآراء الشعبية الصالحة التي لا تتأثر بالبيروقراطية، ويؤدي الأفراد دورهم في برنامج التنمية المحلية.

فالمقاربة التشاركية هي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تركز على إشراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم[3].

ومن هنا تعد المقاربة التشاركية بمثابة الضامن للحق الديمقراطي لكافة أعضاء المجتمع لا تشترك بصفة عامة في تحديد القرارات التي تتصل بحياتهم[4].

أما أهداف الاجتماعية للمقاربة التشاركية تحقيق الاستقرار والأمن النفسي وهذا من خلال الضمانات القانونية لتشمل كل مواطن في المجتمع مما يحقق العدالة الاجتماعية ويزيل الفوارق المجتمعية[5].

---

**[1] محمد سلمان، طايع. *أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية المشاركة الشعبية مدخلا*، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008 ، ص 81.**

**[2] المرجع نفسه، ص 87.**

**[3] محمود، غالب سعيد علي البكاري. *الاصلاح الديموقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية*، د ب ن: المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص 61.**

**[4] طارق، السيد. *علم الاجتماعي التنمية*، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص 249.**

**[5] عبد الهادي، الجوهري. المرجع السابق، ص 175.**

كما أن المقاربة التشاركية تعتبر وسيلة يمكن من خلالها تحقيق فعالية المشروعات وتوظيف الموارد فهي تحول دون تأثير عوامل الفشل على المشروعات، وهذا من خلال العمل على توفير البيانات حقيقية من واقع المجتمع بالإضافة إلى نسق علاقات سلمية تراعي قيم ومعايير المجتمع وكذا ضمان التعاون المشترك بين المستويات المختلفة المشتركة في مشروعات التنمية بداية من مستوى المحلي وحتى المستوى القومي[1].

تساعد المقاربة التشاركية في تنمية الوعي بالمسؤولية لدى الأفراد وتمكنهم من وجود فرصة للتعبير عن أراءهم وأفكارهم والحرص على نجاح القرارات مما سمي لديهم الإحساس بالولاء والانتماء وكذا الشعور بالرضا[2].

كذلك تنمي المقاربة التشاركية القدرات الإدارية للمواطنين المحليين وحريتهم في المبادرة المحلية، وترفع من درجة الوعي لديهم، بما يفيد عملية التنمية المحلية ومخرجاتها، كما أن دورهم في الرقابة على المشروعات يعزز من قدراتهم، وتمكن من الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية المحلية وقدرات الارتقاء بالمجتمع[3].

**ثالثا: أهداف ذات طابع اقتصادي**

تساعد الأهداف الاقتصادية للمقاربة التشاركية في التنمية على أن تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي للمجتمع، فالطبقات المحرومة تكون في العادة مشغولة بإشباع ضروراتها الاقتصادية التي تضمن لها البقاء ويكون اهتمامها بالقضايا العامة ضعيف نوعا ما، لذا فدرجة المشاركة تتأثر بدرجة الرخاء الاقتصادي لدى المواطنين فالأفراد يشتركون لإشباع رغباتهم أو إحساسهم الفيزيولوجية وبالتالي يولد لديهم الشعور بالأمان الاقتصادي وهو ما يعكس على إشباع الفيزيولوجي وبالتالي يقبل الأفراد المشاركة في الحياة العامة[4].

---

[1] احمد، رشيد. *الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية*، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص43.

[2] خيري خليل، الجميلي. *التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)*، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 83.

[3] محمد سمير، عبد الوهاب. المرجع السابق، ص 54.

[4] محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله. المرجع السابق، ص 73.

من ناحية أخرى تعد المقاربة التشاركية وسيلة لتخفيض التكاليف في برامج التنمية المحلية ومشروعاتها وهذا يبرز من خلال حرصهم على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والتقليل من الهدر زيادة على مساهمتهم في دعم مشروعات التنمية المحلية في صورة "التبرعات" لأجل إتمام تنفيذ المشروع[1].

كما أنها وسيلة لتخفيف العبء على الحكومة وهذا من خلال إقامة مشروعات بالجهود الذاتية والمساهمة في تنمية المجتمع ككل[2].

من خلال ذلك يظهر الدور المتصاعد المقاربة التشاركية في ظل مجتمعات ديمقراطية، كما يظهر أهمية مشاركة المواطنين في دعم برامج التنمية المحلية ورصد النقائص والثغرات لاسيما مع تنامي الوعي السياسي في الآونة الأخيرة حول ضرورة دعم الانتمائية والعمل الجماعي، وهذا بهدف إحداث تغيرات في بنية المجتمع المحلي، مما يحقق التقدم والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

---

**[1] محمد، سلمان طايع. المرجع السابق، ص 80.**

**[2] هناء حافظ، بداوي. *التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية*، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 188.**

## المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية مفهوماً مركزياً في السياسات العمومية الحديثة، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين مستوى عيش السكان في إطار بيئتهم المحلية. وهي عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تعبئة الموارد المحلية المادية والبشرية، وتحفيز المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل تحقيق نمو مستدام يراعي خصوصيات كل منطقة. ولا تقتصر التنمية المحلية على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضاً تقوية القدرات المحلية، وتوسيع فرص المشاركة المجتمعية، وتعزيز الحكامة الجيدة على المستوى الترابي.

حيث سيتم دراسة ما سبق من خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم التنمية المحلية في (المطلب الأول) ثم أهداف ومجالات التنمية المحلية في (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

يشير مفهوم التنمية المحلية إلى عملية تحسين شامل ومستدام للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل وحدة ترابية معينة، من خلال تعبئة الموارد المحلية والمشاركة الفعلية للسكان والفاعلين المحليين. وهي تُعد رافعة أساسية للنهوض بالمجتمعات، كونها تركز على تلبية الحاجيات الحقيقية للمواطنين وفق خصوصيات كل منطقة.

#### الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

للتنمية المحلية العديد من التعريفات نذكها منها ما يلي.

التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية[1].

[1] عبد المطلب، عبد الحميد. *التمويل المحلي والتنمية المحلية*: دار الجامعة، الاسكندرية، 2011، ص13.

كما تعرف بأنها : القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها، مما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامتها، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا ومعنويا الشرط الأساسي لكل تنمية حقيقية رأس المال الاجتماعي[1].

كما تعرف كذلك بأنها : عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع بمعنى أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية أو غير اقتصادية[2].

من التعاريف السابقة يمكننا القول أنه قد تعددت التعريفات التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية وهذا لأنها عملية متشعبة الأبعاد والجوانب بحيث أنها تبدأ وتنتهي من وإلى المجتمع، وتركز بشكل جوهري على العنصر البشري فيه وتسعى إلى أن تجعله عضوا فعالا وناجحا راضيا عن حياته، من خلال إحداثها لتغييرات جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... إلخ للمجتمع ككل .

**الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية**

إن تحقيق التنمية المحلية بأنواعها المختلفة وبنطاقها الواسع يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ المنطقة ما أو لمدينة محلية، وذلك بهدف تطوير مستقبلها مع تحسين مستوى نوعية الحياة لسكانها، لكن يجب على المجتمعات أولا فهم خصائص التنمية المحلية و من ثم محاولة تجسيدها على أرض الواقع، لذلك يجب أن تتميز التنمية المحلية بما يلي:

**اولا: الوحدوية**

---

[1] **الامين ،العوض. الحاج، احمد.** ***الاطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية*** **، مداخلة 2008، دت ، ص 20.**

[2] **احمد ، رشيد. المرجع السابق، ص 14.**

تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة محددة من الناس، ومع ذلك ليس من الضروري أن يشار ككل الأفراد في المشروعات والبرامج التنموية.

**ثانيا: الشمولية**

تركز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس على جانب معين منه[1] .

**ثالثا:التكاملية**

هي عملية ذات جوانب عديدة متكاملة ومتناسقة فيما بينها كالجوانب الاقتصادية، العمرانية، السياسية، الاجتماعية، الإدارية، التنظيمية .... الخ.

**رابعا: التشاركية**

لتتحقق التنمية المحلية يجب أن يكون هناك تظافر جهود كل القطاعات والجهات في المجتمع من الحكومة الشعب القطاع الخاص القطاع العام.

**خامسا: المرونة والاستمرارية**

تتميز التنمية المحلية يكونها عملية مستمرة باستمرارية المجتمعات، ومتغيرة وفقا للتغيرات التي تشهدها المجتمعات ومتطورة وفقا للتطورات الحاصلة.

**سادسا: التنظيمية**

تتم عملية التنمية بالاعتماد على الطاقات والموارد اللازمة وفي الوقت المناسب واللازم لتحقيقها.

**سابعا: اللامركزية**

[1] **البنك الدولي.** ***التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العامل بها*** **، واشنطن، 2014.**

تتم التنمية المحلية بالرجوع إلى الاحتياجات التي يشعر ويرغب فيها سكان المجتمع المحلي، حيث أنه يجب على السكان أن يقوموا بالتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي بكل حرية واستقلالية[1].

**ثامنا: التفاعلية**

تعتبر التنمية المحلية مسؤولية الجميع ، كما أنها تبدأ من المجتمع و تعود بنتائج مهمة لصالحه.

نستخلص أن التنمية المحلية هي عملية تعاونية تفاعلية هادفة و محكمة، تنشأ بين أفراد المجتمع المحلي الواحد و تنتهي إليه ، فهي ورقة رابحة في أيدي أفراده يحققون عبرها أحلامهم ويرتقون من خلالها إلى حياة كريمة أفضل و كأشخاص ذوي قيمة ومنفعة في الحياة[2].

**الفرع الثالث: ركائز التنمية المحلية**

تحتاج التنمية المحلية إلى ركائز ودعائم التي ينبغي الالتزام بها لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس وتتمثل هذه الركائز في ما يلي:

**أولا: المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية**

ونتم من خلال مشاركة الأفراد أنفسهم في جميع الجهود المبذولة التي تهدف إلى تحسين الحياة الاجتماعية للأفراد والنهوض بها وهذا من خلال تشجيع المبادرات المحلية[3].

**ثانيا: ضرورة توفير الخدمات ومشاريع التنمية المحلية**

---

**[1] طالب حسين، سهام. يعقوبن محمد. *الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية*، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج 2020، ص 14.**

**[2] طالب حسين، سهام. يعقوب، محمد. المرجع نفسه، ص 41-42.**

**[3] عبد المطلب، عبد الحميد. المرجع السابق، ص 13.**

وذلك من خلال الاعتماد على أساليب المناسبة والتي يتم بناءا عليها تشجيع هذه المبادرات والتركيز على النفس والمشاركة[1].

**ثالثا: الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع**

تتطلب التنمية المحلية الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات الموجودة في المجتمع المحلي سواء كانت مادية أو بشرية، حيث يؤدي ذلك إلى خلق منافع عديدة.

يعتبر هذا الشرط أحد الركائز الأساسية لتنمية المحلية، وقد أشار إليه ستنسلد" حيث اعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هو العملية التي يتمكن الناس من خلالها أن يعملوا ويعبئوا كل امكانياتهم ومواردهم لمقابلة أهدافهم العامة[2].

**رابعا: ارتباط التنمية المحلية بالتنمية القومية**

تعتبر التنمية المحلية جزءاً من التنمية القومية، لذا ينبغي التنسيق والتكامل بين أهداف التنمية المحلية بالشكل الذي يخدم التنمية القومية[3].

## المطلب الثاني: أهداف ومجالات التنمية المحلية

إن مساعي وأهداف التنمية المحلية لا تتوقف عند إشباع الجوانب المادية للإنسان فقط، بل هي في مفهومها الشامل أوسع من ذلك، فهي نهج أصيل تستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: كالحرية والعدالة وضمان كرامة الإنسان وإخراجه من كل أشكال الضغط إلى حياة يشعر فيها بالاطمئنان والراحة النفسية، ومنه يكتسب مهارات تساعده على بلوغ أهدافه.

---

[1] **المرجع نفسه: ص 14.**

[2] **سميحة، طرى. *دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة عموري بسكرة*، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016، ص 43.**

[3] **سميحة، طرى. المرجع السابق، ص 44.**

## الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية

هناك العديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية المحلية في المجتمع المحلي، حيث تنوعت بين أهداف سياسية واقتصادية وأخرى اجتماعية

**اولا: الأهداف السياسية**

- تخفف التنمية المحلية من الفوارق بين الأقاليم والولايات داخل الإقليم الواحد.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية وهذا من خلال توفير الحاجيات الاجتماعية التطهير، الصحة، الغاز الكهرباء، المواصلات، التربية والتكوين).
- الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعد على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان وأعلم باحتياجاتهم.
- دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من الفقر، وهذا من خلال تقديم المساعدات للقيام بالمشاريع التي من شأنها تقليص من حدة المشاكل التي تعاني منها[1].
- تتم مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في القرارات المتخذة من طرف الجولة والحكومات.

**ثانيا: الأهداف الاقتصادية**

- زيادة الناتج المحلي مما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وهذه الزيادة من شأنها تكوين مدخرات رأسمالية تلزم في عملية التنمية والانطلاق عن طريق التقدم.

---

[1] **فؤاد، بن غضبان. *التنمية المحلية ممارسون وفاعلون*، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 36-40.**

- تصنيع الخامات المحلية، وذلك بتطوير الصناعات التحويلية القامة على المواد الخام[1].
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي يتميز بها كل إقليم.
- إنشاء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع[2].
- جلب الموارد المالية لتحقيق الأهداف المبرمجة الضرورية لتنمية المجتمعات المحلية.
- زيادة فرص العمل وهو من شأنه القضاء على مشكلة البطالة التي تضعف الإنتاجية وتؤدي بالفرد إلى الخمول والتواكل.

**ثالثا: الأهداف الاجتماعية**

- تساهم تنمية المجتمعات المحلية في تحقيق التكامل الاجتماعي على مستوى المحلي، والحد من ظاهرة العزلة المجتمعية للاستفادة من نتائج برامج التنمية المحلية[3].
- تحسين مستوى معيشة الأفراد، وترقية الخدمات، وضمان استقرار الاجتماعي.
- تسهم برامج التنمية المحلية في القضاء على الآفات والظواهر الاجتماعية (كالعنف الجريمة والسرقة، وهذا من خلال تنظيم ندوات ولقاءات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن[4].

---

**[1] مصطفى، حسين. محمد، شفيق طنيب. المرجع السابق، ص 108.**

**[2] فؤاد، بن غضبان.المرجع السابق، ص 38.**

**[3] احمد، مصطفى خاطر. *التنمية الاجتماعية المفهومان الاساسية، نماذج الممارسة*، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 134.**

**[4] فؤاد بن غضبان: المرجع السابق، ص 40.**

## المبحث الثالث: العلاقة بين المقاربة التشاركية والتنمية المحلية

تعد العلاقة بين المقاربة التشاركية والتنمية المحلية علاقة تكامل وترابط، حيث تشكل المشاركة ركيزة أساسية لإنجاح المشاريع التنموية على المستوى المحلي. فكلما تم إشراك الفاعلين المحليين من مواطنين، مجتمع مدني، وقطاع خاص في تحديد الحاجيات وصياغة الأولويات واتخاذ القرار، كلما زادت فعالية التنمية وواقعيتها. ومن ثم، فإن اعتماد المقاربة التشاركية يساهم في تعزيز الشعور بالمسؤولية والانتماء، ويُفضي إلى تنمية محلية أكثر شمولاً واستدامة.

حيث سنتطرق إلى دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في (المطلب الأول) ثم آليات وسبل تطبيق المقاربة التشاركية في التحقيق الفعلي للتنمية المحلية في (المطلب الثاني)

### المطلب الأول: دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية

تعتبر المقاربة التشاركية أداة محورية في تفعيل التنمية المحلية، كونها تتيح إشراك مختلف الفاعلين في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية وفقاً لأولوياتهم الحقيقية. ومن خلال تعزيز الحوار والتعاون بين الدولة والمجتمع المدني والمواطنين، تُمكن هذه المقاربة من تعبئة الطاقات المحلية، وتحسين توجيه الموارد، وضمان استدامة المشاريع التنموية. فكلما كانت المشاركة أوسع وأكثر فاعلية، كلما كانت التنمية أكثر نجاعة وملاءمة لاحتياجات السكان المحليين.

#### الفرع الأول: المستوى المحلي

يعتبر المجال المحلي المجال الرحب لاستيعاب الديمقراطية التشاركية بل يعتبرها البعض منهجاً استراتيجياً الإعادة بناء المجال الإداري، كما أنها مكملة للبنيات والآليات التمثيلية فآليات المشاركة المباشرة والفعلية بمثابة أدوات إصلاحية في مواجهة ثغرات العملية التمثيلية وهي آليات لا تهدف في الأصل إلى تغيير ميكانيزمات الحكم بل تسعى بالأساس إلى توسيع دائرة المشاركة لأن الديمقراطية التشاركية تقوم على فرضية أن المشاركة السياسية

أوسع من المشاركة الانتخابية كما أنها تفسح المجال للمشاركة في الفترات الفاصلة بين الانتخابات بالإضافة إلى أنها لا تبقي مجال المشاركة حكرا على الأحزاب السياسية.

و كثيرا ما يقال أن اللامركزية الإقليمية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، و الحقيقة أن ديمقراطية الإدارة المحلية تعتبر جزء لا يتجزأ وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها[1] ، كما أن عملية إشراك المواطنين في إدارة وحدتهم الإقليمية يدربهم على أصول العمل السياسي، هذا بالإضافة إلى إبراز العناصر الصالحة للقيادة وتدريبهم على تحمل المسؤوليات الأكثر شأنا[2] .

تعتبر الجماعات المحلية أداة ربط بين الإدارة الحكومية و القاعدة الشعبية بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات و أولويات المجتمع المحلي ووسائل تنميته اقتصاديا و اجتماعيا و كما يقول بوحنية قوي: الجماعات المحلية بمثابة مدرسة لتعلم الديمقراطية و فضاء نموذجي لممارسة الديمقراطية عن طريق التمثيل المحلي، حيث أن الديمقراطية المحلية مبدأ أساسي من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المحلية، و يعود للسكان في هذا الإطار الحق في الاطلاع على القرارات الإدارية والصفقات العمومية و العقود والاتفاقيات التي تعقدها المجالس المنتخبة للمجالس المحلية، كما يحق لهم أيضا أن يقوموا بطلب أو تشكيل استثمارات حول جدوى و شرعية القرارات التنفيذية المتخذة على المستوى المحلي[3] .

---

[1] **محمد، فتح الله الخطيب. محمد ، صبحي محرم. *الاتجاهات المعاصرة في نظام الحكم المحلي*: دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص 14.**

[2] **لحول، عبد القادر. *تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية في نظام الجماعات المحلية على ضوء الاصلاحات*، 2012/2011، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 23، المحلد الاول، ص 04.**

[3] **بوحنية، قوي. *الديموقراطية التشاركية في ظل اصلاحات والادارية في الدول المغاربية*: دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان/ الاردن، ط1، 2015، ص 54.**

**الفرع الثاني: طرق إشراك المواطن في تسيير الشأن العام**

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار و الاستشارة و المشاركة في المجالس المحلية للجماعات المحلية و متابعة المشاريع المنجزة في تقييمها على المستوى المحلي و اقتسام المسؤولية مع المواطن والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات مجتمع مدني و قطاع خاص و إشراك كل من يمكن إدماجه من سكان المدينة من مجالس الأحياء و الشباب والنوادي والجمعيات و غيرها و هي عمليات ترسي قيم الخلي السلطوي عن الاستثمار المركزي بعملية اتخاذ القرار[1].

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في المحلية وتقتضي هذه العمليات ، تقييمها على المستوى المحلي البلدية من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كل من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من مجالس الأحياء والشباب والنوادي والجمعيات وغيرها، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار [2].

لقد جاءت فكرة التشاركية وما تضيفه من امتيازات إجرائية كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنية المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة .... للتخلص من الخيارات البيروقراطية التي كانت سائدة على المستوى المحلي، فأعملت بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعرقلة للأهداف التنموية، وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية، إضافة والمصداقية إلى سعيها لإضفاء المزيد الشرعية للقرارات المتخذة على المستوى المحلي لاسترجاع ثقة

---

**[1] بوحنية، قوي. المرجع السابق، ص 53.**

**[2] كريمة، بوفلالة. *دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية*، مجلة دراسات في حقوق الانسان، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 75-76.**

المواطنين، وفي ظل مساءلة مسؤولة، ورقابة مباشرة المجلس الجماعة المحلية، يجعل المواطن محور التنمية ويضمن فعالية حقيقية في السياسة التنفيذية للجماعة المحلية[1].

## المطلب الثاني : آليات و سبل تطبيق المقاربة التشاركية في التحقيق الفعلي للتنمية المحلية

تتعدد الآليات التي تجسد مبدأ مشاركة الأفراد في صنع القرار المحلي، وتختلف من حيث درجة تأثيرها وقاعدة المشاركة فيها حسب اختلاف طبيعة النظام السياسي القائم، و يمكن أن نرصد بعض تلك الآليات الأوسع انتشارا فيما يلي:

### أولا: مجالس الأحياء

يعتبر مجلس الحي بمثابة فضاء محلي يطرح من خلاله المواطن العضو في المجلس انشغالات و مشاكل الحي المتعلقة بالنظافة والتهيئة العمرانية والنقل والتعليم و الاستثمارات و البيئة .... إلخ، لتنقل تلك الانشغالات إلى السلطات المحلية في البلدية ويتم النقاش بشأن الحلول الممكنة لها[2].

### ثانيا: مجالس الشباب

تعتبر مجالس الشباب مسألة كثيرة الانتشار في العديد من الدول على المستوى المحلي و حتى على المستوى الوطني، يتم فيها تجمع الشباب الذي يمثل عادة الفئة الأكبر في المجتمعات، و تناقشفيها قضاياهم المتعلقة بالتشغيل والبطالة والتعليم والهجرة والهوايات و الاستثمار[3].

### ثالثا: ندوات المواطنين

[1] كريمة، بوفلالة. المرجع السابق، ص 75.

[2] كريمة، بوفلالة. المرجع نفسه، ص 76

[3] كريمة، بوفلالة. المرجع السابق، ص 76

وتسمى أيضا ندوات الإجماع، ظهرت أولا في الدانمارك ثم انتشرت في العديد من دول العالم، يم فيها اللقاء بين المواطنين والخبراء من أجل مناقشة قضايا معينة، ليتم إعداد تقرير و توصيات في نهاية الندوة[1] .

**رابعا: الاستفتاء الشعبي المحلي**

يتميز الاستفتاء الشعبي بكونه يضمن حق إشراك جميع المواطنين المحليين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم دون استثناء، وبالتالي فإن قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق، ولكنه في المقابل مكلف جدا للإدارة المحلية من الناحية التنظيمية، لذلك لا يتم اللجوء إليه إلا نادرا وفي قضايا مصيرية كالانفصال عن سلطة دولة مركزية أو تعديل في الدستور، و من جهة أخرى لا يتيح الاستفتاء هامشا كبيرا للتفاعل، فالمواطن المحلي عادة حينما يدلي بصوته إما يقر أو يرفض نعم أو لا الإجراء موضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات أو تعديلات إضافية، وفي سياق تفعيل اللامركزية وتمكين السلطة المحلية، تبرز فرص لاعتماد آلية الاستفتاء على نطاق بلدي؛ جهوي أو إقليمي وهي تجربة تم اعتمادها في دول متقدمة و نالت استحسانا كبيرا[2].

**خامسا: النقاش العام**

هو فتح نقاش عام بين السلطات المحلية و المواطنين حول موضوعات محلية أو جهوية أو وطنية، يتم رصد آراء المواطن بشأن فعالية سياسة أو برنامج معين و إشراكهم في السياسات العامة[3] .

**سادسا: الميزانية التشاركية**

---

[1] **لعشاب، مريم. *التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديموقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية*، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، ص 199-200.**

[2] **لعشاب، مريم. المرجع نفسه، ص 200.**

[3] **لعشاب، مريم. المرجع السابق، ص 200.**

الميزانية أو الموازنة التشاركية هي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية (المحلية) أو الوطنية (العامة)، وتعتبر هذه الآلية بامتياز أحد أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لا سيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر بل إنها أدت في بعض الحالات إلى زيادة استعداد الأشخاص الدفع الضرائب.

الديمقراطية التشاركية واستعمال التكنولوجيات الحديثة مع ظهور الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة، برزت العديد من المبادرات التي تعول على هذه التقنيات في تكريس مبادئ التشاركية ولا شك، فإن نسبة النفاذ إلى الانترنت في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية مرتفعة جدا، وهو ما يتيح لأي شخص الإدلاء برأيه من غرفته أو مكتبه الخاص بكل أريحية من أجل ذلك انتشرت مؤخرا ظاهرة العرائض الالكترونية في العالم وقد تم أيضا اعتماد آلية التصويت الالكتروني عن بعد في بعض الدول ونفس الحال بالنسبة للدول النامية، يبدو المناخ ملائما ومشجعا على اعتماد هذه التقنيات نظرا لإقبال الشباب الكثيف عليها وتوفر البنية الرقمية المناسبة لها[1] .

[1] كريمة، بوفلالة. المرجع نفسه، ص 78.

## خلاصة الفصل

تبيّن من خلال هذا الفصل أن كلًّا من المقاربة التشاركية والتنمية المحلية يُشكّلان عنصرين مترابطين في مسار النهوض بالمجتمعات على المستوى الترابي. فقد تم التطرق إلى الأسس النظرية لكل من المفهومين، مع توضيح أبعادهما ومكوناتهما، حيث تُعد المقاربة التشاركية آلية فعالة لإشراك مختلف الفاعلين المحليين في اتخاذ القرار التنموي، بينما تمثل التنمية المحلية إطارًا عمليًا لتحسين ظروف العيش داخل المجالات الجغرافية المحلية، استنادًا إلى استثمار الموارد الذاتية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

وقد أظهر التحليل أن نجاح أي سياسة تنموية رهين بتكامل الأدوار بين الدولة، والمواطنين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ضمن رؤية تشاركية تقوم على الشفافية، والثقة، والتخطيط المشترك. كما تم الوقوف عند أبرز العراقيل التي تعيق تفعيل هذين المفهومين ميدانياً، مما يستدعي تعزيز آليات الحكامة الترابية، وبناء قدرات الفاعلين، وتوفير بيئة مؤسساتية وتشريعية داعمة.

وعليه، فإن إدماج المقاربة التشاركية بشكل فعّال في مسار التنمية المحلية لا يُعد خيارًا، بل ضرورة ملحّة لضمان استدامة المشاريع وتحقيق تنمية عادلة ومندمجة تستجيب لحاجيات المواطنين وانتظاراتهم.

# الفصل الثاني:

# الجماعات المحلية كفاعل تنموي في الجزائر

## الفصل الثاني: الجماعات المحلية كفاعل تنموي في الجزائر

عرف العالم نظم التسيير المحلية منذ القدم فمنذ وجود الإنسان وهو يعيش ويعمل في إطار جماعات محلية مختلفة "العشائر القبائل القرى ... الخ "، لكن لم تكن بطابعها الرسمي القانوني، كما هي عليه الآن وبتطور البشرية والتغيرات التي طرأت على مختلف النشاطات الإنسانية زاد ذلك من متطلبات الأفراد في مختلف المجتمعات وتنوعها وفي ظل تلك المتغيرات الجديدة بانت الدولة الحديثة غير قادرة على تسيير مختلف مرافقها وتلبية متطلبات جماهيرها في كل أقاليمها، مما أدى بها إلى التوجه نحو تحقيق مركزيتها وإنشاء مرافق لا مركزية ومنحها سلطات ووظائف بموجب قوانين تحكمها وتنظم عملها وإعطائها هامش من الإستقلالية المالية، الإدارية والمرفقية ... إلخ، للقيام بمختلف الوظائف التي يحتاجها الأفراد في مختلف أقاليمها وتختلف تسميتها من بلد لآخر، فهناك من يطلق عليها إسم الوحدات المحلية، الإدارة المحلية، بينما في الجزائر فقد أعطاها المشرع الجزائري مصطلح الجماعات المحلية، كما نص عليها الدستور الجزائري وتتمثل في البلدية والولاية.

## المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر

بازدياد وظائف ومهام السلطة المركزية أسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى سلطات محلية منتخبة تمثلت في الولاية والبلدية أو ما يطلق عليه بالجماعات المحلية، حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة الخدمة المواطن وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث

### المطلب الأول: الدلالة الإصطلاحية والسياق التاريخي للجماعات المحلية

#### الفرع الأول: التعريف اللغوي الجماعات المحلية

تعرف الجماعات المحلية لغة على أنها مجموعة سكان قسم واحد للإقليم لها مصالح مشتركة وتديرها أجهزة إدارية خاصة بها ينشئها على هذا النحو الدستور والقانون[1] .

#### الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2].

ويعرف الاتجاه الإنجليزي الإدارة المحلية على أنها : " مجلس منتخب تتركز فيه السلطات المحلية ويكون مسؤولا سياسيا أمام الناخبين المحليين ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة"، كما يعرفها على أنها ذلك الجزء من الحكومة الذي يختص أساسا بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة بالإضافة إلى المسائل التي ينظر البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات

---

[1] جيرار، كورنوا. *معجم المصطلحات القانونية*، ترجمة: منصور القاضي: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، لبنان، 1998، ص 627.

[2] عادل ،محمود حمدي. *الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية*، دراسة مقارنة: دار الفكر العربي، مصر، 1973، ص 17.

منتخبة تكمل الحكومة المركزية"، أما الاتجاه الفرنسي يعرفها الرأي الأول على أنها عبارة عن هيئة محلية تقوم على إدارة نفسها بنفسها وتطلع بتصريف شؤونها المحلية بشرط توفر عناصرها وعدم خضوع هذه الهيئات الرقابة صارمة من جانب السلطات المركزية[1].

وفيما يلي بعض التعريفات للباحثين والدارسين:

– تعريف الفقيه الفرنسي" أندريه دولوبادير": « أنها اصطلاح وحدة محلية الإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها»[2].

– تعريف الكاتب البريطاني غرام مودي: « أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة [3] .

– تعريف المفكر الفرنسي "جوهان شارك ( John cherke): « ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة إضافة إلى الأمور التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية» [4].

– تعريف أيمن عودة المعاني": «الإدارة المحلية هي مشروع إقتصادي تملكه الدولة وتمنحه الشخصية المعنوية وتديره بأساليب تختلف عن إدارتها التقليدية غايته إشباع الحاجات العامة ومصالحهم» [5] .

---

**[1] محمد، الديداموني. محمد، عبد العالي. الرقابة *السياسية والقضائية على اعمال الإدارة*، دراسة مقارنة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 26.**

**[2] ياسين، عبد الرزاق اسماعلي. *الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون ادارة عامة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013/2012، ص 16.**

**[3] بلال، خروفي. *الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، دراسة حالة الجزائر*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الجماعات المحلية والادارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2011، ص 27.**

**[4] ايمن، عودة. *الإدارة المحلية*: دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص .18**

**[5] المرجع نفسه.**

ومنه تخلص إلى أن الجماعات المحلية هي وحدات محلية تهتم بإدارة الشؤون والخدمات ذات الطابع المحلي وتمارس نشاطها بواسطة هيئات منتخبة تحت رقابة السلطة المركزية.

## المطلب الثاني : خصائص وأهداف الجماعات المحلية

### الفرع الأول: خصائص الجماعات المحلية

من التعريفات السابقة تخلص أنه تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص تتمثل في :

**أولا: اللامركزية**

من أهم ما يميز الجماعات المحلية هي اللامركزية بكل أنواعها اللامركزية الإدارية – اللامركزية الوظيفية –اللامركزية الإقتصادية، وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية واللامركزية البلدية والولاية مع خضوعها. دوما لرقابة السلطات المركزية[1].

**ثانيا: الاستقلال الإداري**

معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية، وهي نتيجة من الثبوت أو الإعتراف بالشخصية المعنوية للجماعات المحلية، التي تتطلب قدرا من الإستقلال الذاتي المحلي، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة ، ومن مزايا الاستقلالية

- تخفيض العبء عن السلطة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار قرارات متعلقة بالمصالح المحلية.

[1] اسماء، سلامي. *دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر*، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، ص 413.

- تحقيق مبدأ الديمقراطية من خلال مشاركة مباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية.
- تكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من خلال الإدارة المركزية، وتتحقق الاستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال:

**أ/ وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:**

يرجع سبب مبدأ قيام نظام اللامركزية إلى وجود مصالح أو شؤون محلية تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات وإحتياجات سكان الإقليم أو جهة معينة من الدولة، تختلف عن الإحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة[1].

**ب/ تمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية:**

وهي اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية، فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العاديين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخول لها من طرف القانون[2].

**ج / تمثيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب:**

لا ينبغي أن تمنح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها، لابد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل، ذلك لأن نظام الإدارة المحلية لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف إدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة فحسب، ولكنه في الوقت ذاته يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديمقراطي والسماح للمواطنين أن ينتخبوا من يمثلهم على المستوى المحلي [3] .

---

[1] يمينة، طالبي. المرجع السابق، ص 22.

[2] اسماء، سلامي. المرجع السابق، ص 413.

[3] يمينة، طالبي. المرجع السابق، ص 22-23.

**د/ الاستقلال المالي:**

إن تمنع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الإعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الإقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك التأثير على مجرى نمو الاستقلال الاقتصادي[1].

**الفرع الثاني: أهداف الجماعات المحلية**

إن الهدف الأساسي للجماعات المحلية هو تحقيق إدارة مرفق محلي ذو تفع عام يأخذ بالخصوصيات المحلية ويقرب الإدارة من المواطن ويسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار، وعلى العموم فالجماعات المحلية وجدت أساسا لتحقيق الأهداف التالية:

**أولا: الأهداف السياسية**

ترتبط الأهداف السياسية للجماعات الإقليمية أساسا بمبدأ تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب وهذا المبدأ يحقق أهداف منها[2]:

الديمقراطية تعتبر الديمقراطية الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الجماعات المحلية، وتتحقق هذه الديمقراطية من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي، لتتولى الإدارة في هذه المجتمعات وكثيرا ما يقال أن الجماعات المحلية هي المدرسة

---

[1] **فاطمة الزهراء، بن عيادة. ويمينة، حناش. دور *الجماعات المحلية في تفعيل اليات الحكم الراشد المحلي في الجزائر*، دراسة ميدانية لبلدية الخروب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة، 2013/2012، ص 09.**

[2] **ياسين، ربوح. المرجع السابق، ص 05.**

النموذجية للديمقراطية والحقيقة أن ديمقراطية الإدارة المحلية تعتبر جزء لا يتجزأ وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها.

كما تتيح فرصة لتدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية في المجال التشريعي والتنفيذي على المستوى الوطني.

دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي بفضل ما تساهم به الجماعات المحلية لإضعاف مراكز القوى القائمة، كما تدفع المواطنين إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلتهم بالحكومة، بحيث تنمي شعور من شأنه أن يرفع كرامتهم وتحسيسهم بالوطنية وواجباتهم القومية.

تهدف كذلك الإدارة المحلية إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدول في الداخل أو الخارج.

**ثانيا: الأهداف الإدارية**

يعتبر نظام الجماعات المحلية وسيلة ملائمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها، ويمكن إيجازها في الآتي[1]:

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة المركزية، حيث تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين برقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.
- إتاحة فرص تجريبية على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها.

[1] ياسين، ربوح. المرجع السابق، ص 06.

- تحقيق الكفاءة الإدارية، إذ تسعى المجالس المحلية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل ولأكبر عدد منهم، ولن يتحقق هذا إلا عن طريق كفاءة الإدارة في تسيير الخدمات المختلفة وقياس مدى كفاية الخدمة يكون عن مدى قدرتها على إشباع حاجات المواطنين.

**ثالثا: الأهداف الاجتماعية:**

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية.
- شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه.
- تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية، وتنمي الإحساس بالإنتماء للوطن لدى المواطنين[1].

## المطلب الثالث: واقع الجماعات المحلية في الجزائر

### الفرع الأول: نشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر

خضعت الجزائر إبان المرحلة الاستعمارية للتشريع الفرنسي وكان أول نص تنظيمي صدر في هذا الشأن هو قرار الماريشال دوبرمون الذي تضمن إنشاء لجنة تسيير الأملاك والمصالح والمرافق المركزية بالعاصمة من طرف السلطات الفرنسية[2] حيث تميزت **المرحلة**

[1] **مهدية ،بن طيبة. سفيان، خروبي: *دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية الغفرون*، البليدة، مجلة ايليز للبحوث والدراسات ، العدد الاول، 2016، ص 79-80.**

[2] **حسين مصطفى، حسين. *الإدارة المحلية في الجزائر*: ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، الجزائر، 1982، ص 130.**

**الأولى من سنة 1834 إلى 1847** بإنشاء منصب حكم عام ومجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية يعمل هذا المجلس على تقسيم الجزائر إلى 03 أقاليم[1].

إقليم المدينة ويقيم فيها العنصر الفرنسي وتخضع للقوانين الفرنسية، أما المناطق المختلطة فيسكنها الأوربيون وعدد قليل من الجزائريين[2]، والأقاليم والمناطق العسكرية فيسكنها الجزائريين وتخضع للإدارة العسكرية[3] .

**المرحلة الثانية من 1847 إلى سنة 1868** : تبدأ هذه المرحلة بصدور قانون 20 ديسمبر 1847 الذي يقضي بضم الجزائر إلى فرنسا باعتبارها ملحقة فرنسية وتميزت بنظام الإدارة غير المباشرة وذلك بالاعتماد على القبائل الدين اعترف لهم بحق الملكية الفردية للأراضي وتحديد الأقاليم الخاصة بهم[4].

**المرحلة الثالثة من سنة 1868 إلى 1962** ، في هذه المرحلة تم وضع إصلاحات جديدة وظهور بوادر اللامركزية في الجزائر، وعملت على تنظيم وتحويل بعض المهام والصلاحيات للبلديات الكاملة حيث تم تقسيم الجزائر إلى :

البلديات الكاملة الصلاحيات وهي خاصة بالأوربيين والمعمرين تقوم على النظام المعمول به في فرنسا والبلديات المختلطة سكانها جزائريين يسيرها رئيس معين ومجلس بلدي[5].

---

[1] رياض، شويب. احسن، بولقرون، الرق*ابة على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ما بين تحدي ترشيد النفقات والاستقلالية*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جيدل، 2018/2017، ص 15.

[2] عتيقة، جديدي. *ادارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 53.

[3] رياض .شويب. احسن بولقرون. المرجع السابق، ص 15.

[4] المرجع نفسه، ص 16.

[5] عتيقة، جديدي. المرجع السابق، ص 54-55.

وبعد اندلاع الثورة تم إعادة التنظيم الجزائري حيث تم إنشاء المجلس الوطني للثورة وإنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ[1].

## أولا: الجماعات المحلية في ظل نظام الحزب الواحد 1962 – 1989

تميزت بانتهاج الأحادية الحزبية نظاما سياسيا والاشتراكية منهجا اقتصاديا وتم إتحاد إصلاحات جديدة تمثلت في:

- إدخال ميزانية جديدة للولايات والبلديات أدت إلى وضع نظام مالي محاسبي ...
- إنشاء صندوق جماعي للجماعات المحلية يتمثل دوره الأساسي في مساعدة الجماعات المحلية
- خلق نظام من أجل توزيع عادل للأموال يمكن بواسطتها للجماعات المحلية الفقيرة أن تستفيد من موارد غير جبائية[2].

## ثانيا: الجماعات المحلية في ظل التعددية الحزبية

تميزت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989 الذي أقر على اعتماد التعددية الحزبية وتماشيا مع هذا الإصلاح جاء القانون البلدي رقم (1990-08) وقانون الولاية رقم (1990-09) ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي [3].

## ثالثا: الجماعات المحلية في الجزائر في قانون البلدية (11-10) و (قانون الولاية 12-07)

---

[1] عبد النور، ناجي. *النظام السياسي الجزائري من الاحادية إلى التعددية الحزبية*، مديرية النشر لجامعة قالمة، جامعة 08 ماي 45، الجزائر، 2006، ص 157.

[2] عتيقة، جديدي. المرجع السابق، ص 58-59.

[3] عتيقة ، جديدي. المرجع السابق، ص 61.

يعرف الباحث الجزائري قوي بوحنية ": الولاية والبلدية بأنها : تعرف الولاية بأنها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر عن مطامح سكانها، لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة، ويعرفها القانون 90-09 ) بأنها : " جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة»

أما البلدية فتعرف بأنها: «أول وحدة الامركزية في الدولة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ولا يؤثر حل المجلس الشعبي البلدي في هذه الشخصية المقررة للبلدية، ويعرفها القانون (90/08 ) بأنها: "الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون[1].

نظر اللثغرات التي اعترت قانون البلدية رقم 90/08 وبعد حوالي 20 سنة من التطبيق، لم يعد قانون البلدية قادرا على تسوية الإشكالات والاحتلالات التي تعترض هذه الهيئة، ومن أهمها :

- في ظل الانفتاح السياسي الذي عرفتها لبلاد، ترتب عنه ظهور منتخبين ذوي مواقف متضاربة جعلت من الصعب التوصل إلى الإجماع الذي يعتبر ضروريا في إتخاذ القرارات.
- الحقائق الاجتماعية للبلاد التي بقيت تطغى عليها العقلية القبلية.
- النزعة نحو زعزعة استقرار رئيس المجلس الشعبي البلدي وجعله في موقع الأقلية، رغم أنه هيئة تنفيذية منبثقة عن قائمة الأغلبية من طرف أعضاء المجلس، بما فيه مالم نتمين إلى قائمته واللجوء غالبا ما يكون إلى إجراء سحب الثقة.

[1] **قوي، بوحنية. *الديموقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية*: دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص 68-69.**

- ضعف الإتصال من طرف المنتخبين المحليين، الذين لازالوا غير متشبعين بمقاربة حوارية[1].

تنص المادة 15 من القانون رقم (11-10) المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية على ما يأتي حيث تتوفر البلدية على:

- هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذية برأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- إدارة: ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما"[2].

شمل هذا القانون حلولا لمشاكل التسيير في البلديات، حيث تفرض أحكامه ضرورة إشراك المواطن في التخاذ القرارات من خلال تمكينه من حضور الجمعيات العامة للمجالس البلدية وتفعيل أدوار الجان الأحياء كممثلين داخل هذه الجمعيات لنقل انشغالات المواطنين ووضع المواطن في صميم اهتماماته[3].

---

[1] مريم، حمدي. *دور الجماعات المحلية في تكريس الديموقراطية التشاركية في الجزائر في التشريع الجزائري*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص قانون اداري، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2014، ص 28-29.

[2] محمد الصغير، بعلي. *الإدارة المحلية في الجزائر*: دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 50.

[3] عتيقة، جديدي. المرجع السابق، ص 65-66.

- **تعريف البلدية في القانون (11-10):**

عرفها قانون البلدية رقم (11-10) المؤرخ في 22/07/2011 المتعلق بقانون البلدية هي: الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدد بموجب قانون[1].

وباعتبار البلدية جماعة محلية ذات طابع إقليمي في هيكل الدولة فهي تعتبر الخلية القاعدية السفلي لهذا الكيان الكلي وأهم ركيزة له، كما أنها ذات شخصية معنوية مستقلة بذاتها تحمل اسم ولها مركز وإقليم، يسكنها مجموعة من السكان ولها الاستقلالية المالية الخاصة بها التي تمكنها من مواجهة إحتياجاتها، وكذلك لها مهمة عامة الأمر الذي يمكنها من العمل في كافة الأرجاء وبكل حرية، إلا إذا كانت الأحكام التشريعية تنص على خلاف ذلك[2] .

- **الولاية في القانون رقم (12/07):**

بعد صدور قانون البلدية رقم (11/10) اتجه المشرع الجزائري في نفس الإطار إلى إثراء المؤسسة الولائية بقانون مماثل هو قانون (12/07) (2)، وقد كان لظهوره أسباب من أهمها ما يلي[3]:

- تأكل المجموعة القانونية الخاصة بالولاية لسنة 1969-1990 وظهور العديد من الثغرات والنقائص بها بصورة تجعل من الضروري إعادة النظر فيها بالتجديد والإثراء والتطوير.

---

**[11] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قانون رقم 11-10 المتعلق بقانون البلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011 الجريدة الرسمية عدد 37 صادرة بتاريخ 2011، المادة 01 ص 07.**

**[2] رياض، شويب. واحسن، بولقرون. المرجع السابق، ص 22-23.**

**[3] القانون رقم 12-07 المتعلق بقانون الولاية المؤرخ في 2012/03/21 ، جريدة رسمية العدد 12 لسنة 2012.**

- كان للأزمة والمأساة الوطنية التي عايشتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي تأثيرات سلبية خطيرة على نظام المؤسسة الولائية هيكلة وموارد بشرية وماديا وتسييرا، الأمر الذي دعى إلى ضرورة معالجة هذه التأثيرات والسلبيات بصورة شاملة وسلمية.
- أدى تطبيق نظام التعددية السياسية في نظام مجالس الهيئات المحلية إلى حدوث بعض الإختلالات والانسداد التي أضرت بمبادئ حسن وقيادة الهيئات الولائية، ومنها على وجه الخصوص مبدأ حسن سير الهيئات بانتظام وإضطراد مبدأ حيادة الإدارة ومبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الإنتفاع بخدمات إدارة الهيئات الولائية، كما أن من بين الأسباب الكامنة وراء تعديل قانون الولاية (90/09) أرجع المشرع ذلك إلى بروز بعض المشاكل التي كان لها انعكاسات على المنظومة التشريعية التي يطبعها وجود فراغات قانونية ازدادت حدة مع تعايش الأحداث منذ 1990[1].

وعرف قانون الولاية (12/07) في المادة (1) الولاية على اعتبارها الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الإدارة غير الممركزة للدولة تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة [2] .

كما نصت المادة (2) من القانون (12/07) على أنه يوجد على مستوى الولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي والوالي [3] .

---

[1] عتيقة، جديدي. المرجع السابق، ص 28.

[2] القانون رقم 12-07، مصدر سابق.

[3] المرجع نفسه.

## المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر

تعد التنمية المحلية في الجزائر من القضايا الحيوية التي تسعى الحكومة والمجتمع إلى تحقيقها لضمان تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. ومع ذلك تواجه هذه الجهود العديد من المعوقات التي تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة. ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى عدة جوانب منها السياسية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية والادارية.

### المطلب الأول: المعوقات السياسية والاجتماعية

#### الفرع الأول: المعوقات السياسية

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية.
- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفى أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي اللامركزية – هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية [1].

#### الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية

[1] اكلي، زكية. اكلي، فريدة. *التنمية المحلية في الجزائر*، مجلة اقتصاديات الأعمال والمال، 2017، ص 107.

تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تتبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة ، ومن أهم معوقات التنمية المحلية تذكر:

**أولا: الزيادة السكانية وأثرها على التنمية المحلية**

تعتبر الزيادة السكانية من بين أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية خاصة في الدول النامية، وذلك لما يترتب عنها من آثار سلبية على التنمية المحلية والتي تعد بمثابة مؤشر للتخلف ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية في المجتمع المحلي، وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي :

- تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.
- تأثر الخدمات المقدمة للسكان في المجتمع تأثيرا سلبيا خاصة الخدمات الرئيسية مثل التعليم والخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء ..... الخ.) بزيادة عدد السكان بالنظر المحدودية دخل الدولة بوجه عام وامكانياتها في المجالات الخدماتية وهو ما يؤثر تنمية المجتمع المحلي.

- تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول[1].

## المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية والادارية

### الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

تتمثل المعوقات الاقتصادية في :

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية غياب الاستقلالية المالية في التسيير.
- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعالي الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.
- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية، والتي تمثل تقريبا 65 % من ميزانية التسيير، الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة
- عدم التقدير لبعض النفقات الزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإدارة العمومية والتي شكلت ديون معتبرة.
- تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.

---

[1] **كويحل، فاروق. دردبش، احمد.** ***التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيوثقافية*****، مجلة دراسات في علم التنمية والمجتمع، دار امل للطباعة، العدد 10، جوان 2018، ص 123.**

- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية[1].

**الفرع الثاني: المعوقات الإدارية**

من أهم المعوقات التي تقف امام تحقيق العمليات التنموية على المستوى المحلي وفي الصعيد الاداري، نجد المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية من خلال تعقيد الاجراءات الادارية وتفشي الروتينو البطء الشديد في اصدار الأوامر والقرارات، بالاضافة الى العجز في الكفاءة الادارية المؤهلة. والجزائر كذلك تعاني مشاكل ادارية تعيق مسار التنمية المحلية على وجه الخصوص، والادارة المحلية على وجه العموم نظرا للغموض الموجود في النصوص التشريعية التي تتعلق بين المركز والهيئات المحلية فمن خلال القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية، تتضح لن الاختصاصات الموكلة للمجالس المحلية المنتخبة ومدى اتساعها وتدخلها في شتى الانشطة و المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية. وغير ذلك، الا أنهذه الاختصاصات مقيدة الى حد كبير بسلطة الرقابة الوصائية من طرف المركز بالاضافة الى فساد المجالس المحلية المنتخبة من حيث اداء البيروقراطيين، فان فساد المحليات هو بداية الفساد المواطن السياسي الذي تم انتخابه في المؤسسات المحلية، والمواطن الذي سيتم انتخابه لاحقا في المجالس الوطنية – البرلمان بغرفتيه فالشخص الفاسد سياسيا وإداريا في الحالة المحلية، هو بالضرورة فاسد وطنيا.

من خلال تتبين لنا اهم المعوقات الادارية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية التي تتمثل فيما يلي :

- تفشي ظاهرة الفساد الاداري مثل الوساطة والمحاباة والمحسوبية.

---

[1] **براهمي، نصيرة. ناصور، عبد القادر. *معوقات التنمية المحلية في الجزائر*، مجلة اقتصاد الاعمال والمال، مجلد 03، عدد 02، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 85.**

- إساءة استخدام السلطة واستغلالها ي نفس الوقت.
- غياب الكفاءة والخبرة العلمية في التعيينات والترقيات.
- إيثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- غياب أسس ومعايير الأداء وعدم توفر انظمة الحوافز[1] .

[1] **محجوبي، حميدة. *معوقات التنمية المحلية بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص .32**

## المبحث الثالث : تحديات تطبيق المقاربة التشاركية في الجماعات المحلية

بالرجوع إلى قانون البلدية وقانون الولاية نجدهما قد تضمنا مجموعة من الآليات التي من شأنها إشراك المواطن وفي مقدمتها ضمان حق المواطن في الإعلام، أيضا مبدأ علنية جلسات المجالس البلدية والولائية مكرسا بذلك حق المواطن في حضور هذه وأخيرا تقرير آلية الاستشارة التي تعد من أهم مبادئ الديمقراطية التشاركية .

### المطلب الأول: مظاهر تكريس الديمقراطية التشاركية في تسيير الجماعات المحلية

#### الفرع الأول: ضمان الإعلام الإداري

يقترن الإعلام الإداري بدرجة تفتح النظام السياسي في الدولة واستعداده لتبني مبدأ العلانية والشفافية في التصرفات التي تقوم بها الإدارات العمومية، إفصاحا عن نيتها في إشراك المواطن في التسيير الإداري كنوع من الرقابة الشعبية على الأعمال اللامركزية[1] ، لهذا يعتبر تداول المعلومة الإدارية أساس المشاركة في التسيير المحلي، بينما السرية تبعد المواطن عن الإدارة.

باستقراء أحكام قانون البلدية نجدها قد وضعت على عاتق البلدية مهمة أولى تتجسد في الكشف عن مجمل أعمالها وأنشطتها، حيث جاءت أحكام المادة 11 في فقرتها الثانية من قانون البلدية لتكلف المجلس الشعبي البلدي باتخاذ التدابير الضرورية لإعلام المواطنين بشؤونهم وبنشاط المجلس في مجال التنمية المحلية، كما ألزم قانون البلدية بمقتضى نص المادة 22 المجلس الشعبي البلدي بضرورة إلصاق جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور وذلك بمجرد استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي، كما ألزم القانون تعليق مداولات المجلس في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، ونشرها في وسائل الإعلام الأخرى المتاحة خلال الثمانية (8)

---

[1] منير، حجاجي. *التنمية المحلية التشاركية*، مذكرة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية، 2009، ص 93.

أيام الموالية لدخولها حيز التنفيذ ما عدا تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية وتتم هذه العملية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي [1]، كما تطرق قانون البلدية في الفقرة الرابعة من المادة 11 إلى إمكانية تقديم عرض عن النشاط السنوي أمام المواطنين.

وتستعمل البلدية كل الوسائل المتوفرة من أجل إعلام المواطنين بالقرارات التي تنوي اتخاذها لاستقطابهم بغية إثراء المناقشة، مما يقرب المعلومة الإدارية من المواطن عن طريق وسائل الإعلام المتاحة من صحافة وإذاعة وغيرها[2].

**الفرع الثاني: الحق في الإطلاع والحصول على الوثائق الإدارية**

لا يكفي الإعلام الإداري كشرط الممارسة الديمقراطية المحلية وضمان المساهمة الشعبية في اتخاذ القرارات المحلية، بل ينبغي أن يتسم الجهاز الإداري بالشفافية عند أدائه للدور المنوط به، حيث يتاح للمواطن بموجبها حق الوصول إلى مصادر المعلومات والإطلاع عليها، الأمر الذي يجعل من المواطن أكثر انفتاحا على الإدارة وأكثر إطلاعا على قراراتها وسياساتها[3].

تكريس الشفافية وضمان حق المواطن في الحصول على الوثائق الإدارية، نص قانون البلدية بموجب المادة 14 منه على إمكانية كل شخص في الإطلاع على مستخرجات مداولات البلدي وكذا قرارات البلدية، ويمكن لكل مواطن ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة او جزئية شرط تسديد نفقاتها، واستيفائها للإجراءات المنصوص عليها في المادة 56 المتعلقة بالمصادقة على مجمل أعمالها وأنشطتها، حيث جاءت أحكام المادة 11 في فقرتها الثانية من قانون البلدية لتكلف المجلس الشعبي البلدي باتخاذ التدابير الضرورية لإعلام المواطنين بشؤونهم وبنشاط المجلس في مجال التنمية المحلية، كما الزم قانون البلدية

---

**[1] انظر المادة 30 من القانون 11-10ن مصدر سابق.**

**[2] انظر المادة 11 من القانون نفسه.**

**[3] حمزة، برباح. *الحوكمة المحلية كالية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر*: دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2016، ص 63.**

بمقتضى نص المادة 22 المجلس الشعبي البلدي بضرورة إلصاق جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور وذلك بمجرد استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي، كما ألزم القانون تعليق مداولات المجلس في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، ونشرها في وسائل الإعلام الأخرى المتاحة خلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخولها حيز التنفيذ ما عدا تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية وتتم هذه العملية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي[1] كما تطرق قانون البلدية في الفقرة الرابعة من المادة 11 إلى إمكانية تقديم عرض عن النشاط السنوي أمام المواطنين وتستعمل البلدية كل الوسائل المتوفرة من أجل إعلام المواطنين بالقرارات التي تنوي اتخاذها لاستقطابهم بغية إثراء المناقشة، مما يقرب المعلومة الإدارية من المواطن عن طريق وسائل الإعلام المتاحة من صحافة وإذاعة.

**الفرع الثالث: آلية الاستشارة**

يتطلب تكريس الديمقراطية التشاركية في تسيير المجالس الشعبية المحلية تفعيل إجراء التشاور كآلية تسمح للمواطنين بالمساهمة في عملية صنع القرارات الخاصة بتدبير الشأن المحلي، مما يبعد البلدية عن القرارات الانفرادية ويضفي الشرعية الشعبية على أعمال الجماعات الإقليمية.

اعترف المشرع الجزائري بموجب قانون البلدية لسنة 2011 بالاستشارة المحلية كالية الممارسة الديمقراطية الجوارية، حيث نص على ضرورة استشارة المواطن حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] ، كما يمكن الرئيس المجلس الشعبي البلدي استشارة الشخصيات المحلية والخبراء بالإضافة إلى ممثلي الجمعيات المحلية

---

[1] **صبرينة، عجاجي. *حوكمة المجالس المنتخبة، المشاركة في التشريع الجزائري*: دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 105.**

[2] **المرجع نفسه، ص 105-106.**

المعتمدة قانونا، قصد تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم .

**الفرع الرابع: الحق في حضور الجلسات**

تبنى قانون البلدية بموجب المادة 26 قاعدة أساسية لتجسيد التسيير الشفاف للمصالح العامة للبلدية، وهي علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي، حيث يجتمع في جلسات عمومية مفتوحة للجمهور، ليتداول حول المسائل التي تدخل ضمن صلاحيات البلدية، ويمكن لكل مواطن من سكان البلدية أن يحضر جلسات المجلس ويتابع كل مراحل الاجتماع، وأورد المشرع الجزائري على قاعدة علنية الجلسات جملة من الاستثناءات، حيث حدد الحالات التي يتداول فيها المجلس الشعبي البلدي في جلسات مغلقة لا يسمح فيها للمواطن بالحضور وتتسم قراراتها بالسرية[1].

كما جاء قانون البلدية لسنة 2011 بإصلاح جديد من خلال زيادته لعدد دورات المجلس الشعبي البلدي [2]، مقارنة بما كان عليه الوضع في قانون البلدية لسنة 1990 والذي كان المجلس في ضله يعقد دورة كل 3 أشهر [3]، كما نصت المادة 18 من قانون البلدية لسنة 2011 على حالة جديدة يجتمع فيها المجلس وهي حالة الظروف الاستثنائية المرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى، وهذا ما لم يكن موجودا في القانون القديم، وهو ما يظهر حرص المشرع على وضع مواطني البلدية في حالة متابعة دائمة للأوضاع وحرصه. على تفعيل الرقابة الشعبية على أشغال المجلس وقراراته.

**الفرع الخامس: مشاركة المواطن عبر عمل اللجان**

---

**[1] عبد الحاكم، عطوات. *اصلاح الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ضوء التشريعات الراهنة*. دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2016، ص 82.**

**[2] انظر المادة 16 من القانون 11-10، المصدر السابق.**

**[3] صبرينة، عجابي. المرجع السابق، ص 108.**

إن لجوء لجان البلدية لطلب المساعدة من أشخاص خارج المجلس يترجم تجسيد مبدأ المشاركة وهو أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد، حيث يمكن الأفراد في المجتمع من الانتقال من مواقع القبول والتلقي السلبيين إلى مواقع النقاش والتقرير على الصعيدين المحلي والوطني، وتصبح مشاركتهم المحلية ضمانا لصحة التقديرات التي تقوم عليها مختلف الخطط والبرامج[1].

وفي هذا السياق يمكن القول بأن هذه هي أهم المبادئ التي تبناها المشرع الجزائري في قانون البلدية التكريس التسيير الديمقراطي هذه المجالس ولجعل القرارات الصادرة عنها نابعة عن مشاورات جادة وحرة بين أعضاء المجلس وسكان البلدية، وتجدر الإشارة أن وزارة الداخلية قد أولت المقاربة التشاركية أهمية بالغة خلال السنوات الأخيرة، حيث حرصت على تطبيق وتجسيد الآليات التي نص عليها قانون البلدية على أرض الواقع بموجب مجموعة من التعليمات التي وجهتها لمسؤولي الجماعات الإقليمية بهدف حثهم على إشراك المواطن في عملية اتخاذ القرارات الإدارية ، لكن ورغم كل هذه الإصلاحات إلا أن تحقيق العمل الديمقراطي لا يتوقف على تقنين المبادئ الديمقراطية، بل يجب أن تترسخ هذه المبادئ كثقافة ثم تترجم إلى ممارسة يومية، وهو ما تفتقده المجالس البلدية والذي أدى إلى محدودية تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية في الواقع[2].

## المطلب الثاني : تحديات تطبيق المقاربة التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية

أثبت الواقع العملي محدودية تطبيق المقاربة التشاركية نتيجة لاصطدامها بجملة من العراقيل التي حدت من بلوغها المقاصدها، وهو الأمر الذي يفرض علينا البحث عن الحلول الكفيلة للنهوض بهذه المقاربة وبالتالي سنحاول في هذا المحور تشخيص واقع الديمقراطية

---

[1] **نصر الدين، عاشور. *تحديات ومعوقات تفعيل المقاربة التشاركية في تسيير الجماعات الاقليمية*، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 01، المجلد 06، 2022، ص 459.**

[2] **المرجع نفسه.**

التشاركية المحلية حتى يتسنى لنا تحديد أهم التحديات التي عاقت تطبيقها، ومن ثم سنحاول تقديم مجموعة من الإصلاحات التي شأنها تعزيز التسيير التشاركي[1].

إن التدبير التشاركي كمقاربة تقوم على أساس خلق فضاءات للحوار العمومي الذي يجمع كل الشرائح المجتمعية وكل الفاعلين على الصعيد المحلي في سياق من التكامل مع صناع القرار المحلي، واجهتها العديد من التحديات التي أفرزت عنها التجربة الميدانية بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على دخول قانوني البلدية والولاية حيز التنفيذ، ولعل أبرز هذه الإكراهات محدودية الإطار القانوني أيضا عدم استقرار المجالس المنتخبة نتيجة الجملة من المعوقات السياسية، وهو ما سنفصله فيما يلي:

**الفرع الأول: محدودية الإطار القانوني**

رغم اعتراف نصوص قانون البلدية والولاية بحق المشاركة للمواطنين في تسيير شؤونهم، إلا أن هذه النصوص جاءت غامضة تعتريها جملة من النقائص والتي حالت دون تجسيدها لمقاربة التساهمية تجسيدا فعليا، ومن أهم النقائص التي تضمنتها نصوص قانون البلدية وقانون الولاية غياب الصيغة الإلزامية على آليات المشاركة ما يجعل من تكريس الديمقراطية التشاركية أمر شكلي اختياري يتوقف على رغبة المجلس الشعبي المحلي، ويمكن أن تجمل أهم الملاحظات المسجلة على آليات المشاركة في القانون في النقاط التالية[2]:

من المهم أن يتبنى المشرع قاعدة علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي، إلا أن الأهم من ذلك هو توفير الضمانات التي تؤكد تطبيقها واقعيا، فبالرجوع إلى النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي نجده قد أحاط هذه الآلية بجملة من القيود التي جعلت منها مجرد قاعدة شكلية ولا تمنح للمواطن حتى سلطة إبداء الرأي، حيث نص على إمكانية أن يحضر المواطن جلسات المجلس الشعبي البلدي ويتابع كل مراحل الاجتماع، في الفضاء

[1] نصر الدين، عاشور. المرجع السابق، ص 460.

[2] المرجع نفسه.

المخصص له على مستوى قاعة المداولات في حدود الأماكن المتوفرة، على أن يلتزم الجمهور بالصمت طيلة مدة الجلسة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال المشاركة في المناقشات أو المشاركة في عملية التصويت تحت طائلة الطرد ، ويمكن لرئيس الجلسة أن يطرد أي شخص غير منتخب بالمجلس، يخل بحسن سير الجلسة بعد إنذاره[1].

كما أن إقرار المشرع لإمكانية عقد جلسات المجلس مغلقة يتناقض مع مبادئ الديمقراطية الجوارية ويمثل اعتداء صريح على الرقابة الشعبية لأنه يحرم المواطن من حقه في الرقابة، خاصة في الحالات المرتبطة بالحفاظ على النظام العام والتي تشكل مجالا واسعا لا يمكن تحديده، الأمر الذي يمنح للمجلس الشعبي البلدي حرية أكبر في عقد جلسات مغلقة باسم دراسة مسائل تدخل في إطار الحفاظ على النظام العام .

بالنسبة لإجراء الاستشارة، جعل منها قانون البلدية وقانون الولاية أمرا اختياريا يتوقف على رغبة رئيس المجلس الشعبي البلدي، فتكون البلدية حرة في اللجوء إلى التشاور أو في طلب الاستشارة من الشخصيات المحلية رغم أهمية هذه الآلية في اتخاذ القرار المحلي، وهو ذات الأمر الملاحظ على الاستشارة التي تتم على مستوى لجان البلدية أو لجان الولاية، والتي جعل منها القانون مجرد إجراء استثنائي يعود تقريره للسلطة التقديرية لرئيس اللجنة وحده، بالإضافة إلى قيد الخبرة والكفاءة في الشخص الذي يمكن استشارته في أعمال اللجان، هذا ما يقلل من حظوظ مشاركة المواطنين الذين لا يملكون أي كفاءة ويعزز مشاركة أعوان الدولة من إطارات وموظفين في الإدارات العمومية[2].

وفي هذا السياق كذلك يعتبر غياب نص يلزم الإدارة بضرورة الأخذ برأي المواطن وتجسيده فعليا عائقا حقيقيا أمام تكريس التسيير الجماعي، ويجعل من مشاركة المواطن عملية صورية فقط غايتها تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي لا غير، فرغم وجود الآليات التي

---

[1] نصر الدين، عاشور. المرجع السابق، ص 461.

[2] نصر الدين، عاشور. المرجع السابق، ص 464.

تمكن المواطن من الحوار وإبداء الرأي وتقديم المبادرات والاقتراحات إلا أن دورها لا يتعدى خلق الثقة فقط بين المواطن والإدارة، ولا أثر له على القرار في نهاية المطاف.

**الفرع الثاني: مقاربة الإصلاح والتأسيس الجماعات إقليمية تشاركية:**

إن الوصول إلى تحقيق المقاربة التشاركية في تسيير الشأن المحلي والذي يهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية للمواطن وتلبية حاجاته ورغباته اليومية يرتكز على جملة من الإصلاحات التي لابد من العمل على القيام أولها يتعلق بأجهزة تسيير مستقلة لها صلاحياتها المحددة بدقة والتي تطال كل ما هو محلي ومتعلق بإقليمها بعيدا عن التنازع والتداخل، ويرتبط الاعتبار الثاني بتزويد رؤساء الهيئات التنفيذية بكامل الصلاحيات المتعلقة بالتقرير والتنفيذ، أما الاعتبار الثالث فيرجع إلى أهمية الإشراك المجتمعي في تسيير هذه الهيئات ومن ثم تحقيق أهدافها.

**الفرع الثالث: إعادة النظر في الإطار القانوني كمدخل للإصلاح**

إن عملية تطوير وتدعيم التسيير الجواري لا بد أن يمر أولا عبر إصلاح النصوص القانونية المنظمة لها، من خلال إيجاد إطار قانوني قادر على تعزيز التسيير الجماعي للمجالس البلدية والولائية وفي ظل ضمانات دستورية كفيلة بالتجسيد الحقيقي لهذه الآلية، وذلك من خلال التنصيص الدستوري الدقيق المقاربة التسيير التشاركي، ومن ثم لا بد من إصلاح كل النقائص المسجلة على مستوى قوانين الجماعات الإقليمية المتعلقة بفتح المجال أمام المواطن، لتظهر بذلك الحاجة إلى تعزيز الآليات القانونية التي من شأنها تهيئة السبل الضمان مشاركة فعلية للمواطن .

**الفرع الرابع: التنصيص الدستوري الدقيق للديمقراطية التشاركية**

تمت دسترة الديمقراطية التشاركية ضمن المادة 15 من التعديل الدستوري لسنة 2016، ليكون المؤسس الدستوري الجزائري قد استخدم هذا المصطلح لأول مرة ضمن أحكام الدستور، وقد تبنى التعديل الدستوري لسنة 2020 نفس المنهج، غير أن التنصيص على

الديمقراطية التشاركية من جانب واحد وهو حث الدولة على تعزيزها على مستوى الجماعات الإقليمية، لا يعد في حد ذاته ضمانة كافية، بل لا بد من التنصيص على مختلف الآليات لتفعيلها وتحديد إطارها بشكل دقيق ومحدد بما لا يترك المسألة للمشرع الذي يمكن أن يجعل منها محلا للتضييق أو التقييد.

إن تعزيز اللامركزية وتكريس الديمقراطية التشاركية ضمن مشروع إصلاحي تساهمي يكون للمواطن دوره في ذلك، يستلزم إعادة النظر في أحكام الدستور وتحديد آليات الديمقراطية التشاركية بما يلزم المشرع باعتمادها جميعا وبتطوير مسالك قانونية ومؤسساتية كفيلة بضمان تفعيل جيد وجدي لهذه المقاربة، وبما يجعل المجالس المحلية المنتخبة ملزمة باعتماد آليات تيسر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات وفي المراقبة[1].

**الفرع الخامس: تدارك النقائص التي اعترت النظام القانوني الحالي**

لقد سجلنا العديد من الملاحظات على نصوص قانون البلدية واعتبرناها من ضمن أبرز التحديات قفت حائلا أمام تفعيل هذه المقاربة محليا ، وبالتالي لا بد من إصلاح تلك الثغرات من خلال النقاط التالية:

- إلزام الهيئات المنتخبة من خلال النصوص القانونية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بآراء واقتراحات المواطنين وفي حالة عدم إمكانية ذلك، يجب تبرير وتعليل رفضها حتى يكون للمشاركة أثر فعلي .
- النص على إلزامية حضور المواطن الاجتماعات المجالس الشعبية البلدية أو على الأقل الأطراف المعنية بالمداولة أو ممثليهم، وذلك من خلال اشتراط نصاب محدد لا بد من توافره في جلساتها، ما يدفع بالمجالس المحلية إلى تكثيف الحملات التحسيسية وزيادة الحملات التوعوية لتحفيز المواطن بأهمية حضور الجلسات، وتستخدم في هذا الصدد كل وسائل الإعلام المحلية المتاحة.

[1] **محمد الصغير، بعلي. المرجع السابق، ص 96.**

– قيد المشرع بشكل كبير حضور المواطن الجلسات المجالس الشعبية المحلية، على غرار إلزامه بالصمت طيلة مدة الجلسة، ما ينفي حق المواطن من المشاركة والمساهمة في صنع القرار المحلي، وبالتالي لا بد من وضع الإطار الكفيل بمشاركة المواطن في المناقشات ولو كتابيا، تجنبا للفوضى وفي إطار عدم الإخلال بالسير الحسن الأشغال المجلس.

- إيجاد نظام متكامل من المساءلة والرقابة الشعبية على تنفيذ وتطبيق القرارات التي تصدر عن ريس حق الإدعاء أمام القضاء لكل ذي مصلحة والمجتمع المدني، مما يوفر حماية تشريعية تضمن ن مع الإدارة المحلية[1].
- إيجاد نظام متكامل من المساءلة والرقابة الشعبية على تنفيذ وتطبيق القرارات التي تصدر عن البلدية، وتكريس حق الإدعاء أمام القضاء لكل ذي مصلحة والمجتمع المدني، مما يوفر حماية تشريعية تضمن حقوق المتعاملين مع الإدارة المحلية.
- يلعب الإعلام الإداري على المستوى المحلي دورا مهما وأساسيا، لهذا على المشرع أن يوليه الاهتمام اللازم، من خلال توسيع مجال تطبيقه ووضع قواعد واضحة وشاملة تضمن تجسيده، وإلزام البلدية بضرورة إعلام المواطنين إعلاما جديا ودقيقا وكاملا ومنتظما في الوقت نفسه، وتعزيز الهياكل والوسائل الضرورية التي تضمن مثل هذا الإعلام، خاصة الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- إدراج الديمقراطية التشاركية ضمن أحكام قانون الولاية، بعد إصلاح المركز القانوني للمجلس الشعبي الولائي نظرا لما يشوب هذه الهيئة من نقائص خاصة من حيث افتقادها للشخصية المعنوية[2].

---

[1] نصر الدين، عاشور. المرجع السابق، ص 465.

[2] نصر الدين، عاشور. المرجع السابق، ص 468.

**الفرع السادس: تعزيز آليات المشاركة الفعالة**

أغفل المشرع الجزائري العديد من الآليات الفعالة التي تمكن المواطن من المشاركة مباشرة في كل المواضيع المحلية، ولهذا لا بد من النص على العديد من الآليات الهامة التي لها قدرة كبيرة في إشراك المواطن في عملية صنع القرار المحلي، وأبرزها:

أولا: **آلية الحوار العام**

إن مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية يمكن أن يتخذ كذلك شكل الحوار العام أو النقاش العمومي، وهي من أهم آليات الديمقراطية التشاركية ذات الطابع التشاوري وأنجعها نظرا لما تتيحه من فرص

**ثانيا: الاستفتاء المحلي**

يتميز الاستفتاء بكونه يضمن حق إشراك جميع المواطنين بدون استثناء، وبالتالي فإن قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق، وبالتالي لا بد من منح الجماعات الإقليمية حق تنظيم الاستفتاءات الشعبية ولكن لا بد من ربطها بالقضايا الهامة والمصيرية التي تهم الإقليم والتنمية، نظرا لارتفاع تكاليفه من الناحية التنظيمية[1].

**ثالثا: تفعيل دور هيئات المجتمع المدني**

إن التوجه نحو تبني الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي لا يمكن أن يكون ناجعا إلا في ظل وجود تنظيمات مجتمع مدني فاعلة ومؤثرة وقادرة على ممارسة دورها بشكل يصبح معه دورها داعما للدولة مخترقا بذلك الميادين والمجالات التي لم تستطع المؤسسات الرسمية تغطيتها، فمشاركة المجتمع المدني تعد أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات، فهي وسيلة لتقريب وجهات النظر بين تطلعات ومطالب الجماهير والحكومة أو ممثليها.

[1] نصر، الدين عاشور. المرجع السابق، ص 468.

إن المكانة التي تتبوأ بها هيئات المجتمع المدني بحكم قربها من المواطن تجعل منها شريكا أساسيا مع المجالس الشعبية المحلية وسلطة مضادة ومراقبة في الوقت نفسه ، وبالتالي فوجودها له أهمية كبيرة لقيام مشاركة ناجعة للمواطنين في الشؤون المحلية، غير أن البلوغ إلى هذا المستوى الذي يكفل لهذه الهيئات بالاضطلاع بأدوارها والمتمثلة أساسا في دور الوساطة وإدماج المواطن في الحياة العامة، يتطلب توفر مجموعة من الإجراءات والآليات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- التنصيص الدستوري والقانوني على مشاركة المجتمع المدني في مقاربة التسيير باعتباره فاعل أساسي في التنمية الديمقراطية
- إلزام رؤساء الهيئات التنفيذية المحلية بضرورة التنسيق مع هيئات المجتمع المدني لإيجاد حلول عملية لكل الإشكاليات التي تعترض مسار التنمية، ومنح هذه الهيئات سلطة الاقتراح وتقديم الحلول والتوصيات وجعلها بموجب النصوص القانونية بمثابة لجان استشارية لرئيس المجلس المحلي.
- التحديد المحكم لاختصاصات وأدوار هذه الهيئات خاصة الجمعيات منها، والتي فاقت أعدادها المعقول ولكن دون فعالية وبدون نتائج عملية، وبالتالي لا بد إعادة النظر في قانون الجمعيات بما يكفل ضبط العمل الجمعوي وتنظيمه.
- تفعيل أداء النخب المحلية ناخب ومنتخب[1]

إن تسيير الشأن المحلي يتأثر بمبدأين أساسيين، أولهما عقلية القائمين على التسيير وبالأسلوب الذي ينهجونه في ذلك، أما المبدأ الثاني فيتعلق بالمواطن كمتلقي وكموضوع لتلك القرارات الناتجة عن التسيير، ومن هذا المنظور فإن تحقيق الأهداف المسطرة في مجال الديمقراطية التشاركية ومن ثم البلوغ إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[1] نصر الدين، عاشور. المرجع السابق، ص 469.

يستدعي تأهيل الطرفين ، ولقد سجلنا هذه الملاحظات وغيرها عند التطرق لتحديات الديمقراطية التشاركية في الجزائر واعتبرناها من أهم عراقيلها، وانتهينا بإشكالية أساسية مفادها؛ ما دور النخب المحلية في إنزال المقاربة التشاركية ؟.

تعد الحكامة التشاركية، أحد ركائز التأهيل المؤسساتي، إذ تنشد وضع حد للسمة الانغلاقية التي ظلت تقبع على العمل الجماعي، والدعوة لمقومات التسيير المحلي التشاركي القائم على ميكانيزمات الانفتاح والتواصل والإسهام الفعلي لمجموع القوى الحية المحلية تتصدرهم الساكنة كشريك أساسي لا محيد عنه، والوصول إلى هذا المستوى من التسيير يحتم تشبع طرفي المعادلة بمقومات التدبير العقلاني المشترك الذي يعتمد منطق القرب والإسهام[1].

إن التسيير التشاركي مسؤولية مشتركة، تتقاسمها كل المستويات، لأن الأساس لا يكمن في معرفة الطريقة التي سيدير بها كل واحد مشاكل اختصاصاته بمعزل عن الآخرين، ولكن المهم معرفة الطريقة التي تساعد مختلف المستويات كل واحد بوسائله في تسيير التحديات المشتركة، فالدول التي نجحت في قيادة التنمية الاقتصادية هي الدول التي تتوفر على قيادات تعي أهمية إشراك بقية الفاعلين في التسيير، وتتوفر على مواطن مسؤول يعرف قيمة مشاركته في صنع القرار وتنفيذه ومتابعته.

وأخيرا، نخلص إلى أن من أهم الحلول الجوهرية التي نراها كمطلب وكركيزة يتوقف عليها نجاح المقاربة التشاركية، توفر الإرادة الحقيقية لدى المجالس المحلية في الرجوع إلى مكونات المجتمع والعمل على إدماجه في تصريف الشؤون، وكذا وعى المواطن المحلي خاصة الطبقة المثقفة منه بضرورة المشاركة والمساهمة الجادة والفعالة في إدارة أموره[2].

[1] بعلي ،محمد الصغير. المرجع السابق، ص 99.

[2] نصر الدين ،عاشور. المرجع السابق، ص 468.

## خلاصة الفصل

تعد الجماعات المحلية في الجزائر أحد الركائز الأساسية في تنظيم الدولة، حيث تُجسّد البعد اللامركزي للحكم وتسهم في التنمية المحلية. وقد نصّ الدستور الجزائري على وجود الجماعات المحلية كشخص معنوي يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وتشمل الولاية والبلدية بوصفهما الوحدتين الأساسيتين في التنظيم الإداري المحلي.

تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية، ما يخوّلها امتلاك ذمة مالية مستقلة وقدرة على إبرام العقود، والتقاضي، وتحمّل الالتزامات، وهو ما يمنحها دوراً فاعلاً في تسيير الشؤون العامة المحلية. وقد كرّس المشرّع الجزائري هذه المكانة القانونية من خلال جملة من القوانين والتنظيمات، أبرزها قانون البلدية وقانون الولاية.

وتضطلع هذه الجماعات بأدوار متعددة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، كما تمثل همزة وصل بين المواطن والدولة، وتُعبّر عن الديمقراطية التشاركية من خلال المجالس المنتخبة. إلا أن أداءها ما يزال يواجه تحديات حقيقية، منها محدودية الاستقلال المالي، وضعف الكفاءات، والوصاية الإدارية التي تقيد أحياناً مبدأ اللامركزية.

ورغم الإصلاحات التي شهدها القطاع، لا سيما بعد التعديلات الدستورية المتعاقبة، لا تزال الجماعات المحلية بحاجة إلى دعم أكبر لتعزيز قدراتها وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على المستوى المحلي.

# خَاتِمَة

**في الأخير وبناءا على ما سبق التطرق اليه في دراسة موضوعنا** يتضح أن هذا الإطار المفاهيمي يشكل إحدى اللبنات الأساسية في هندسة السياسات العمومية الحديثة، لا سيما في ظل التحولات التي تعرفها الدولة في علاقتها بالمجتمع، واتساع دائرة المطالبة بإشراك المواطن في تدبير الشأن العام. لقد كشفت التجارب الدولية والمحلية على حدّ سواء أن الاقتصار على المقاربات التقليدية، ذات الطابع الفوقي والمركزي، لم يعد مجدياً في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، بل إن غياب المشاركة الفعلية للساكنة والفاعلين المحليين كثيراً ما يؤدي إلى فشل المشاريع التنموية أو ضعف وقعها.

وفي هذا السياق، تبرز **المقاربة التشاركية** كاختيار استراتيجي يعكس تحولاً في النظرة إلى المواطن، من مجرد مستفيد سلبي إلى فاعل محوري في صياغة القرار العمومي المحلي. كما أن هذا التحول يتجاوز الطابع التقني أو الإجرائي للمشاركة، ليأخذ بعداً أعمق يتعلق بتكريس الديمقراطية المحلية وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وفتح المجال أمام مبادرات القرب والمساءلة المجتمعية.

غير أن تفعيل هذه المقاربة على أرض الواقع لا يزال يواجه عدداً من الإكراهات البنيوية والمؤسساتية والثقافية، وهو ما يدعو إلى تقييم موضوعي لواقع الممارسة التشاركية، واستجلاء مدى فعاليتها في دعم التنمية المحلية، خاصة في ظل التفاوتات المجالية، واختلاف الإمكانيات والموارد المتاحة، وكذا تفاوت وعي الفاعلين بأدوارهم.

لذلك، سعت هذه الدراسة إلى مقاربة هذا الموضوع من زاويتين أساسيتين: زاوية **نظرية** تُحلل الخلفية الفكرية والقانونية للمقاربة التشاركية، وزاوية **تطبيقية** تسعى إلى فهم واقع وآليات تفعيلها على المستوى المحلي، وتشخيص التحديات القائمة، واقتراح بدائل عملية قابلة للتنفيذ. ويأتي ما يلي من نتائج ومقترحات ليُلخّص ما توصل إليه هذا العمل من

خلاصات قد تسهم في دعم جهود الفاعلين في مسار التنمية المستدامة القائمة على المشاركة والفعالية والشفافية.

**أولا: النتائج**

- بيّنت الدراسة أن المقاربة التشاركية ليست مجرد آلية شكلية، بل إطار شمولي يقوم على قيم الشفافية والمسائلة والتعاون بين الفاعلين (الجماعات المحلية، المجتمع المدني، المواطنين، والقطاع الخاص)، وهو ما يؤسس لحكامة جيدة وإنماء محلي مستدام.
- سجّل البحث تفاوتاً كبيراً بين جماعة وأخرى في مدى اعتماد المقاربة التشاركية، متأثراً بالعوامل التالية: مستوى التأطير القانوني والتنظيمي، توفر الموارد البشرية والمالية، ومدى وعي الفاعلين المحليين بأهمية المشاركة كآلية للتغيير.
- ثغرات تشريعية وأحياناً تعارض نصوص تحد من صلاحيات المجالس المحلية أو تقيد مشاركة المجتمع المدني.
- غياب منصات حوار منتظمة، وندرة آليات التواصل المفتوح بين المواطنين والسلطة المحلية.
- افتقار بعض الجماعات إلى إطارات قادرة على تسطير وتنفيذ برامج تشاركية فعّالة.
- تراجع ثقة المواطن في مؤسسات الجماعة، وغياب ثقافة التواصل المستمر، مما يحول دون تعبئة حقيقية للفاعلين.
- برزت الجمعيات والهيئات المدنية كقاطرة للمبادرات التشاركية، خاصة عندما تتوفر لها الإمكانات التنظيمية والدعم المادي، غير أن إقصاءها من بعض مراحل التخطيط أدى في حالات عدة إلى نتائج جزئية وضعف في استدامة المشاريع.

**ثانيا: المقترحات**

- مراجعة نصوص قانون الجماعات المحلية لتوسيع صلاحيات المجالس في إشراك المواطنين والمجتمع المدني.
- إصدار لوائح تنظيمية واضحة تحدّد آليات التشاور العمومي وحقوق الفاعلين في الاطلاع والمساءلة.
- إنشاء منصات رقمية وإقليمية منتظمة للحوار التشاركي تتيح للمواطنين والفاعلين عرض الأفكار ومناقشتها.
- تنظيم ورش عمل وتكوينات مستمرة لأطر الجماعات حول تقنيات التحسيس وجمع البيانات وأساليب إدارة الاجتماعات التشاركية.
- استقطاب وإعداد فريق عمل متخصص في التنمية المحلية التشاركية داخل كل جماعة، بالتعاون مع الجامعات والمعاهد المختصة.
- تحفيز الشراكات بين الجماعة والجمعيات لتبادل الخبرات وتنفيذ مشاريع تجريبية نموذجية.
- اعتماد سياسة شفافية في نشر تقارير مالية وبيانات تنفيذ البرامج التنموية.
- تنظيم لقاءات دورية مفتوحة أمام المواطنين للإصغاء إلى انشغالاتهم وتبادل الآراء حول سير المشاريع.
- ضمان تمثيلية عادلة ومنصفة لجميع الهيئات الجمعوية في لجان التوجيه والمتابعة.
- دعم مشاريع الجمعيات مادياً وتقنياً، وربط تمويل بعضها بشروط مشاركة وأهداف محددة.

# قائمة المراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا: القوانين**

1-الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قانون رقم 11-10 المتعلق بقانون البلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011 الجريدة الرسمية عدد 37 صادرة بتاريخ 2011

2-القانون رقم 12-07 المتعلق بقانون الولاية المؤرخ في 2012/03/21 ، جريدة رسمية العدد 12 لسنة 2012

**ثانيا:الكتب**

1-محمد، بوعلام. *الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي*، ط1: د ب ن ، ماي 2013

2-احمد ،رشيد. *الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية*، القاهرة، دار المعارف، 1981

3-داود، الباز. *حق المشاركة في الحياة السياسية دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام الفرنسي*، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010

4-مسعد الفاروق، حمودة. *التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية:* الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001

5-محمد عبد الحافظ ،محمد. الشراكة *بين القطاعيين العام والخاص ومتطلبات التنمية، الامكانيات والتحديات الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية*، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013

6-سمير، عبد الوهاب. *الحكم المحلي والتنمية المحلية*، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010

7-عبد الهادي، الجوهري. *دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل اسلامي ( ترجمة.. احمد رافت عبد الجواد، عبد المنعم بدر)*، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001

8-احمد عبد الفتاح، محمد عبد الله. *ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة)*، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007

9-اسماعيل ،عبد الفتاح عبد الكافي. *الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية*، د ب ن، د س ن

10- محمد فهيم، درويش. *مرتكزات الحكم الديموقراطي وقواعد الحكم الرشيد*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010

11- عبد الله، ساقور. *محاظرات في التنمية بالمشاركة*، الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار، 2007

12- حسين، علوان. *اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي*، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1430، 2009،

13- ثاروت، مكي. *الاعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية*، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2006

14- هشام محمود، الاقداحي. *التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية*، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015،

15- محمد سلمان، طايع. *أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية المشاركة الشعبية مدخلا*، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008

16- محمود، غالب سعيد علي البكاري. *الاصلاح الديموقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية*، د ب ن: المكتب الجامعي الحديث، 2014

17- طارق، السيد. *علم الاجتماعي التنمية*، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007

18- احمد، رشيد. *الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية*، القاهرة: دار المعارف، 1981

19- خيري خليل، الجميلي. *التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)*، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998

20- هناء حافظ، بداوي. *التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية*، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000

21- عبد المطلب، عبد الحميد. *التمويل المحلي والتنمية المحلية*: دار الجامعة، الاسكندرية، 2011

22- سميحة، طرى. *دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة عموري بسكرة*، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016

23- فؤاد، بن غضبان. *التنمية المحلية ممارسون وفاعلون*، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2015

24- احمد، مصطفى خاطر. *التنمية الاجتماعية المفهومان الاساسية، نماذج الممارسة*، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002

25- محمد، فتح الله الخطيب. محمد ، صبحي محرم. *الاتجاهات المعاصرة في نظام الحكم المحلي*: دار النهضة العربية، القاهرة، 1966

26- بوحنية، قوي. *الديموقراطية التشاركية في ظل اصلاحات والادارية في الدول المغاربية*: دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان/ الاردن، ط1، 2015

27- جيرار، كورنوا. معجم *المصطلحات القانونية*، ترجة: منصور القاضي: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، لبنان، 1998

28- عادل ،محمود حمدي. *الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية*، دراسة مقارنة: دار الفكر العربي، مصر، 1973

29- محمد، الديداموني. محمد، عبد العالي. الرقابة *السياسية والقضائية على اعمال الإدارة*، دراسة مقارنة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2008

30- ايمن، عودة. *الإدارة المحلية*: دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2010

31- حسين مصطفى، حسين. *الإدارة المحلية في الجزائر*: ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، الجزائر، 1982

32- عبد النور، ناجي. *النظام السياسي الجزائري من الاحادية إلى التعددية الحزبية*، مديرية النشر لجامعة قالمة، جامعة 08 ماي 45، الجزائر، 2006

33- قوي، بوحنية. *الديموقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية*: دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2015

34- محمد الصغير، بعلي. *الإدارة المحلية في الجزائر*: دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

35- حمزة، برباح. *الحوكمة المحلية كالية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر*: دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2016

36- صبرينة، عجاجي. *حوكمة المجالس المنتخبة، المشاركة في التشريع الجزائري*: دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2018

37- عبد الحاكم، عطوات. *اصلاح الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ضوء التشريعات الراهنة*. دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2016

**ثالثا: المذكرات و الرسائل**

1- محمد ، صلاح. *دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفقا لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض الاقتصاديات الدول العربية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014

2-وفاء، معاوي. *الحكم المحلي الرشيد كالية لتحقيق التنمية المحلية*، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحفوق والعلوم السياسية، 2010/2009

3-منصور، بن لرنب. *إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر*، اطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات، 1988

4-محمد، خشمون. *مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة*، اطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2010-2011

5-ياسين، عبد الرزاق اسماعلي. *الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون ادارة عامة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013/2012

6-بلال، خروفي. *الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، دراسة حالة الجزائر*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الجماعات المحلية والادارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2011

7-فاطمة الزهراء، بن عيادة. ويمينة، حناش. دور *الجماعات المحلية في تفعيل اليات الحكم الراشد المحلي في الجزائر*، دراسة ميدانية لبلدية الخروب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة، 2013/2012

8-رياض، شويب. احسن، بولقرون، الرق*ابة على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ما بين تحدي ترشيد النفقات والاستقلالية*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جيدل، 2018/2017

9-عتيقة، جديدي. *ادارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012

10- مريم، حمدي. *دور الجماعات المحلية في تكريس الديموقراطية التشاركية في الجزائر في التشريع الجزائري*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص قانون اداري، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2014

11- محجوبي، حميدة. *معوقات التنمية المحلية بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019

12- منير، حجاجي. *التنمية المحلية التشاركية*، مذكرة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية، 2009

**رابعا: المقالات**

1- رميدي، عبد الوهاب. عامر،كمال. *دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية*، مجلة الإدارة للبحوث والدراسات، العدد 01، جانفي 2011،

2- عزيز، مهاجر فيلالي. *المقاربة التشاركية، الفضاء الجمعوي*، الموقع الالكتروني: http://tanmia.ma/article، اطلع عليه بتاريخ 2025/04/18 على الساعة 20:35 .

3- دلال، بن عدوان. *دور الشراكة وكيفية تفعيلها في تنمية المجتمع المحلي*، الموقع الالكتروني: www.hetsolhst.com، اطلع عليه بتاريخ: 2025/04/18، على الساعة 21:03.

4- طالب حسين، سهام. يعقوبن محمد. *الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية*، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج 2020

5- لحول، عبد القادر. *تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية في نظام الجماعات المحلية على ضوء الاصلاحات*، 2012/2011، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 23، المحلد الاول

6- كريمة، بوفلالة. *دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية*، مجلة دراسات في حقوق الانسان، المجلد 03، العدد 02، 2019

7- لعشاب، مريم. *التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديموقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية*، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11

8- اسماء، سلامي. *دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر*، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10

9- مهدية ،بن طيبة. سفيان، خروبي: *دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية العفرون*، البليدة، مجلة ايليز للبحوث والدراسات ، العدد الاول، 2016

10- اكلي، زكية. اكلي، فريدة. *التنمية المحلية في الجزائر*، مجلة اقتصاديات الأعمال والمال، 2017

11- كويحل، فاروق. دردیش، احمد. *التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيوثقافية*، مجلة دراسات قي علم التنمية والمجتمع، دار امل للطباعة، العدد 10، جوان

12- براهمي، نصيرة. ناصور، عبد القادر. *معوقات التنمية المحلية في الجزائر*، مجلة اقتصاد الاعمال والمال، مجلد 03، عدد 02، الجزائر، ديسمير 2018

13- نصر الدين، عاشور. *تحديات ومعوقات تفعيل المقاربة التشاركية في تسيير الجماعات الاقليمية*، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 01، المجلد 06، 2022

# فهرس

# الموضوعات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| الشكر والتقدير | |
| المقدمة | 1 |
| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاربة التشاركية والتنمية المحلية | 10 |
| المبحث الأول: مدخل نظري مفاهيمي حول المقاربة التشاركية | 11 |
| المطلب الأول: مفهوم المقاربة التشاركية | 11 |
| الفرع الأول: تعريف المقاربة التشاركية | 11 |
| الفرع الثاني: المقاربة التشاركية في الإسلام | 13 |
| الفرع الثالث: المفاهيم المشابهة للمقاربة التشاركية | 14 |
| المطلب الثاني: مستويات وأنماط المقاربة التشاركية | 19 |
| الفرع الأول: مستويات المقاربة التشاركية | 19 |
| الفرع الثاني: أهداف المقاربة التشاركية | 21 |
| المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية | 26 |
| المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية | 26 |
| الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية | 26 |
| الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية | 27 |
| الفرع الثالث: ركائز التنمية المحلية | 29 |
| المطلب الثاني: أهداف ومجالات التنمية المحلية | 31 |
| الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية | 31 |
| المبحث الثالث: العلاقة بين المقاربة التشاركية والتنمية المحلية | 34 |
| المطلب الأول: دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية | 34 |
| الفرع الأول: المستوى المحلي | 34 |
| الفرع الثاني: طرق إشراك المواطن في تسيير الشأن العام | 36 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني : آليات و سبل تطبيق المقاربة التشاركية في التحقيق الفعلي للتنمية المحلية | 37 |
| خلاصة الفصل الأول | 40 |
| الفصل الثاني: الجماعات المحلية كفاعل تنموي في الجزائر | 42 |
| المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر | 43 |
| المطلب الأول: الدلالة الإصطلاحية والسياق التاريخي للجماعات المحلية | 43 |
| الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية | 43 |
| الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي | 44 |
| المطلب الثاني: خصائص وأهداف الجماعات المحلية | 45 |
| الفرع الأول: خصائص الجماعات المحلية | 45 |
| الفرع الثاني: أهداف الجماعات المحلية | 47 |
| المطلب الثالث واقع الجماعات المحلية في الجزائر | 49 |
| الفرع الاول: نشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر | 49 |
| المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر | 56 |
| المطلب الأول: المعوقات السياسية والاجتماعية | 56 |
| الفرع الأول: المعوقات السياسية | 56 |
| الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية | 56 |
| المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية والادارية | 58 |
| الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية | 58 |
| الفرع الثاني: المعوقات الإدارية | 59 |
| المبحث الثالث : تحديات تطبيق المقاربة التشـــاركية في الجماعات المحلية | 52 |
| المطلب الأول: مظاهر تكريس الديمقراطية التشـــاركية في تســـيير الجماعات المحلية | 61 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: ضمان الإعلام الإداري | 61 |
| الفرع الثاني: الحق في الإطلاع والحصول على الوثائق الإدارية | 61 |
| الفرع الثالث: آلية الاستشارة | 62 |
| الفرع الرابع: الحق في حضور الجلسات | 63 |
| الفرع الخامس: مشاركة المواطن عبر عمل اللجان | 65 |
| المطلب الثاني : تحديات تطبيق المقاربة التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية | 66 |
| الفرع الأول: محدودية الإطار القانوني | 66 |
| الفرع الثاني: مقاربة الإصلاح والتأسيس الجماعات إقليمية تشاركية: | 68 |
| الفرع الثالث: إعادة النظر في الإطار القانوني كمدخل للإصلاح | 68 |
| الفرع الرابع: التنصيص الدستوري الدقيق للديمقراطية التشاركية | 69 |
| الفرع الخامس: تدارك النقائص التي اعترت النظام القانوني الحالي | 70 |
| الفرع السادس: تعزيز آليات المشاركة الفعالة | 71 |
| خلاصة الفصل الثاني | 75 |
| الخاتمة | 77 |
| قائمة المصادر والمراجع | 80 |
| فهرس الموضوعات | 88 |

# الملخص

**الملخص:**

**تتناول هذه المذكرة أهمية المقاربة التشاركية كآلية حديثة لتفعيل التنمية المستدامة، من خلال تعزيز مشاركة المواطنين، المجتمع المدني، والقطاع الخاص في صناعة القرار العمومي المحلي. وقد بيّنت الدراسة أن التنمية المستدامة لا تتحقق فقط بالبرامج المركزية، بل تتطلب انخراطًا فعليًا لمختلف الفاعلين من القاعدة نحو القمة.**

**ركز البحث على التجربة الجزائرية، موضحًا أن التشريعات الحالية تشجّع على المشاركة، لكن التطبيق العملي لا يزال يواجه عدة عراقيل، أبرزها البيروقراطية، ضعف ثقافة الحوار، وقلة الإمكانيات. كما أن غياب التنسيق بين المجالس المنتخبة والإدارة المركزية يعرقل فعالية العمل التشاركي.**

**خلصت الدراسة إلى أن النهوض بالتنمية المستدامة يستوجب تفعيل المقاربة التشاركية عبر توفير آليات مؤسساتية واضحة، تكوين الفاعلين المحليين، وضمان شفافية وفعالية التسيير. إن نجاح التنمية المستدامة مرهون بمدى إشراك المواطن كشريك لا كمجرد مستفيد.**

**Summary**

**This thesis addresses the importance of the participatory approach as an effective mechanism for achieving sustainable development by promoting the involvement of citizens, civil society, and the private sector in local decision-making. The study highlights that sustainable development cannot be achieved solely through centralized policies but requires genuine engagement from local actors, from the bottom up.**

**The research focuses on the Algerian experience, showing that while the legal framework encourages participation, practical implementation still faces several obstacles, notably bureaucracy, weak dialogue culture, limited resources, and lack of coordination between elected councils and central administration.**

**The study concludes that advancing sustainable development requires activating the participatory approach through clear institutional mechanisms, capacity building for local actors, and ensuring transparent and effective governance. The success of sustainable development ultimately depends on involving the citizen as a true partner, not merely as a beneficiary.**